الجمهورية العربية المتحدة

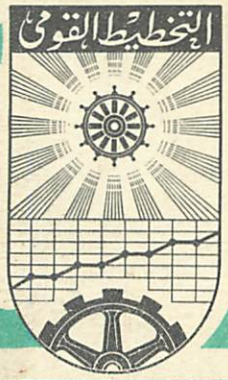

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١١٧٠)

اقامة النظام الدولى الجديد

تلخيص دراسة

للاستاذ بان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين

بناء على توصية نادى روما

بقلم

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

سبتمبر ١٩٧٦

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

اقامة النظام الدولي الجديد

تلخيص دراسة

للاستاذ يان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين

بناء على توصية نادي روما

بقلم

دكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن

سبتمبر ١٩٧٦

تعريـــــف

قام بكتابة هذا التقرير للذى نورد ملخصه فى الصفحات التالية فريق من الخبراء الدوليين برئاسة الأستاذ يان تنبرجن حامل جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية وأختصت كل مجموعة من الخبراء بموضوع معين ولو أنهم شاركوا معا فى مناقشة التقرير كله فى عدة أجتماعات بدأت فى أواخر ١٩٧٤ واستمرت حتى منتصف ١٩٧٦ ٠ وقد أعد هذا الملخص فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن عضو مجلس ادارة المعهد وأحد المشتركين فى كتابه البحث الذى سيتم نشرة باللغات الأجنبية فى أكتوبر ١٩٧٦ ويرجى أن تتاح الفرصه لنشره باللغة العربية فى صورته الكاملة قريبا ٠ وقد أعد الملخص للتوزيع المحدود فى أجتماع نادى روما فى مدينة الجزائر ٢٥ ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ وفيما يلى قائمة المؤلفين :ـ

موضوع استراتيجيات التطور والتغيير ٠

سيلفيو بروكان

أنجا ثورسون

فيكتور أوركبدى

النظام النقدى الدولى : دنكان نيديجوا

روبرت تريفين

توزيع الدخل والتمويل الدولى للتنمية : جيمس جرانت

محبوب الحق

انتاج الغذاء وتوزيعه : سوخا موى شاكر افسارتى

: موريس جرنبير

التصنيع والتجاره وتقسيم العمل الدولى : أبراهيم حلمى عبد الرحمن

: هلموت هيس

الطاقة والخامات والمعادن : روبرت جبرات

: تتسوى نيجوشى

البحوث العلميه والتطورات التكنولوجية : الكسندر كنج

: اكليلولما

الشركات متعددة الجنسية : ادريس جزائرى

: بيتر كوين

: جوان سومافيا

البيئة البشرية : اجناس ساكس

نزع السلاح : انجا ثورسون

المحيطات : اليزابث مان بورجيز

أرفيد باردو

الامانة العامة : كارولين بوس ° الشئون الادارية

ويم بركلمان ° الطباعه

أنتونى رولمان ° محرر النسخه الانجليزيه

بان فان اتنجر ° الامين العام

ديك لويردين ° محرر النسخه الهولندية

فان دن أودنهوفن ° الشئون الماليه

الفصل الأول

أهداف التقرير ومداه

الهدف من هذا التقرير هو السعي الى ازالة الظلم الصارخ القائم في النظم الدولية الراهنة للعلاقات بين الشعوب والدول واقامة نظام دولي جديد يتسم بالعدالة والكرامة للجميع . وقد حفز الى اعداد هذا التقرير الاجتماع السادس الخاص للجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي عقد في ابريل ١٩٧٤ بناء على طلب حكومة الجزائر ممثلة لمجموعة دول عدم الانحياز وقد تمخض عن هذا الاجتماع اقرار لمبدأ السعي الى اقامة نظام دولي جديد وكذلك اعداد برنامج خاص لهذا الغرض والتقرير الحالي يتابع دراسة نفس الموضوع ويعبر بطريقه تحليلية — ورقمية أيضا كلما لزم — عن الخطوات اللازمة والممكنة للسير نحو هذا الهدف ولا شك أن المشتركين في كتابة هذا التقرير يدفعهم حافز لذلك فلا يمكن أن يكونوا (غير منحازين) الى ما يدعون اليه ابتداء من تقديرهم لتناقض النظام القائم ومزايا النظام المستهدف وبالذات لتأكيد صفة العدالة فيه وضمان صالح الافراد ليس في النواحي الاقتصادية فقط بل أيضا يجب أن يمتد التغيير الى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية على السواء .

ويتكون التقرير من أربعة أقسام : الأول يوضح الحاجة الى اقامة نظام جديد في العالم وأهم المشاكل التي يجب أن يعالجها . والقسم الثاني يوضح التصور الأساسي للنظام المطلوب وكيفية بدء الحركة نحوه وضبط مسارها وبالضرورة يشمل ذلك تعريف " التنمية " " المقصودة " . والقسم الثالث يشمل المقترحات وفقا للمواضيع التي اختيرت مرتبة حسب أولويتها الزمنية وصلاحيتها مجتمعة للمفاوضة بين الاطراف المعنية . وفي القسم الرابع توجد التقارير التفصيلية التي أعدتها مجموعات العمل من المؤلفين والتي كانت الاساس في استخلاص المقترحات والآراء التي

قد يهتم بها ذوو الاختصاص ٠

ويقسم القسم الأول الى ٣ فصول - أولها وهو الفصل الثانى يستعرض المشاكل الكبرى أمام دول العالم الأول والثانى والثالث وفى الفصل الثالث يتم استعرض ٧١ مجموعه من المشاكل الكبرى بينما يترك اقتراح الحلول للقسم الثالث من التقرير ويتعرف الفصل الرابع على بعض المعالم الرئيسيه لعملية المفاوضة والمناقشة بين مجموعات الدول الاساسية والمعنية ٠

الفصل الثانى

التطور من الوضع الحاضر الى النظام الجديد

٢٠١ الدول الصناعية :

نشأت الدعوة الى نظام عالمى جديد فى فترة كانت الدول الصناعية الكبرى تمر بأشد أزمه صادفتها منذ الثلاثينات بعد فترة طويلة من الاستقرار والنمو المتواصل من الخمسينات حتى السبعينات زاد فيها الناتج العالمى ثلاث مرات مما السبغ على أفراد الشعوب الصناعية ازدهارا كبيرا وأزال الكثير من الفوارق بين طبقاتها وتضخمت الحركة الصناعية التى كانت تغذيها مصادر البترول الرخيص وتحفزها زيادة الطلب المتواليه وزاد الاسراف فى الطاقه خاصة نظرا لرخصها وكان العالم الغربى يحصل على الخامات الأخرى بيسر وكانت تستهلك الدول الصناعية الغربية ٧٠٪ من مجموع المنتج من المعادن التسعة الرئيسية وكانت دول العالم الثالث مجبره على بيع خاماتها بالاسعار التى تحددها الدول الصناعية وبقيام الخلافات الايديولوجية بين

الشرق والغرب تضخم الانفاق الحربى والات الدمار التى اتسع مداها وكثرت نفقاتها ولكن فى أوائل السبعينات بدأ الخلل يظهر فى هذا الكيان الكبير بتتابع سريع بدأ فى مجال النظم النقدية وما يتبعه من تضخم كبير وعدم توازن تجارى واضطراب فى الاسواق وارتفعت الاسعار بسبب التضخم والضغط لزيادة الاجور بما يزيد كثيرا على زيادة الانتاجية مع اهتزاز اسواق الخامات مما أثر على حركة النمو المضطرد فى الدول الصناعية وكذلك على المستقبل الاقتصادى لدول العالم الثالث وكانت الامم المتحدة قد اعلنت فى أوائل السبعينات عن برنامج عقد التنمية الثانى ولكن لم تأبه به كثيرا الدول الصناعية ، التى فوجئت فى الواقع فى سنه ١٩٧٣ بما فعلته الدول المصدرة للبترول من رفع أسعار البترول أربعة أضعاف مما أدى الى تحول ما يعادل ٢٪ من الناتج القومى فى الدول الصناعية لصالح الدول البترولية وزاد بذلك من حدة حركة الكساد الاقتصادى التى كانت قد بدأت فى ١٩٧٢ ٠ وفى نفس الوقت جاءت سنوات كانت الظروف المناخية غير مواتية للانتاج الزراعى وبذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية فى سنة ١٩٧٤ الى حوالى ٤ أمثال مستواها فى سنه ١٩٧٠ ونقص رصيد المخزون العالمى من الحبوب حتى كاد أن يزول سنة ٧٢ ثم مرة أخرى سنة ١٩٧٥٠

وكان جماع كل هذه التطورات الكساد الشديد فى الدول الصناعية فى سنتى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ الذى يعتبر الاشد فى نوعه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن سماته الواضحة اجتماع ظاهرتى التضخم والكساد معا ووصل رقم البطالة الى ١٧ مليون شخص فى الدول الصناعية وزاد الاعتقاد بأن تلك الاحداث تنبئ عن خلل فى تركيب الاقتصاد الغربى وليس مجرد أزمة عابره ٠

٢٠٢ دول العالم الثالث :

كانت الفترة التاليه للحرب العالمية الثانية فترة التحرير بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث تحريرا سياسيا لم يصحبه تحرير اقتصادى نظرا لان وجود تلك الدول اقتصاديا كان مرتبطا بالنظام الاقتصادى فى الدول الصناعية مما أدى بالدول النامية الى طلب تعديل اسس تلك النظم التى كانت تؤدى الى زيادة الهوة والفوارق بين الاغنياء والفقراء ، معلنين أن " السوق الحره " التى تدعى وجودها الدول الصناعية ليست حقيقة " حرة " انما تحركها مصالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول النامية بما قدره البعض بحوالى ٥٠ ـ ١٠٠ بليون دولار سنويا وكان هذا كله مبررا للدعوة الى نظم اقتصادية جديدة وليس مجرد ادخال تصحيحات جزئيه على النظم القائمة . فمثلا فى داكار فى سنة ١٩٧٥ دعت دول العالم الثالث الى " تعديل اساليبها التقليدية فى المفاوضة مع الدول الصناعية التى تقوم على مجرد التقدم بطلبات والاعتماد على حسن النيه السياسية لقبولها " . ويجب الاشاره الى أن دول العالم الثالث لا تطالب باعادة توزيع الثروة القائمة توزيعا مختلفا ، أنما تلح فى أن تحصل على فرصة عادله فى المشاركة فى الثروة التى ستنشأ فى المستقبل فحسب وذلك عن طريق المفاوضة على قدم المساواة حول مائدة واحدة مع الدول الصناعية .

٢٠٣ الدول الاشتراكية :

لم يظهر أثر أزمة الدول الغربية فى محيط دول الكتلة الشرقية كاملا ولكن بدرجة محدودة نظرا لان الاتحاد السوفيتى كان يمد تلك الدول بمعظم احتياجاتها البترولية بينما تعتمد بولندا على الفحم وتنتج رومانيا نفطا بذاتها ولكن مع هذا كله

امتدت بعض اثار التضخم الى تلك الدول وخاصة فى صورة عجز متزايد فى ميزان المدفوعات مع الدول الغربية . أما الاتحاد السوفيتى فقد استفاد من ارتفاع سعر الذهب والبترول معا ولكنه استورد كميات كبيرة من القمح والمواد الغذائية بما زاد عجز مدفوعاته أيضا مع الغرب — وتستورد الدول الاشتراكية معدات رأسمالية من الغرب بأسعار فى ارتفاع متزايد بينما لا تصدر سوى ٢٠٪ من مجموع صادراتها سلعا صناعية مما يؤدى اذا تراكم العجز الى اضعاف حركة التبادل التجارى بين الكتلتين بسبب (تفاوت نمط التنمية) بينهما وكذلك مستوى الدخل الذى يقل فى المتوسط الى مستوى نصف أو ثلث قيمته فى الغرب ولهذه الاسباب انضمت الدول الاشتراكية الى دول العالم الثالث فى المطالبة بتعديل النظم الاقتصادية الدولية .

٢.٤ الحاجة الى نظام دولى جديد :

عوامل التمييز بين الدول الصناعية وباقى العالم تؤدى فى الواقع الى تقسيم العالم الى مجموعتين تزداد الهوة بينهما ، الأولى صناعية غنية متعلمة نامية والثانية زراعية فقيرة جاهلة متخلفة . تسعى الدول الغنية الى تحسين (نوعية) المعيشة ، بينما تشكو الدول الفقيرة من افتقارها الى مقومات الحياة ذاتها . وترجع اصول هذا الوضع الى الميزة الكبيرة التى اكتسبتها الدول الغربية منذ قرون بنمو النظام الرأسمالى ونشأة " القوميات السياسية " بما جعل لها تفيد افادة قصوى من النهضة الصناعية بينما تخلفت دول أوربا الشرقية عن تلك المشاركة حقبة طويلة ورزحت دول العالم الثالث تحت عبء النظام الاقتصادى الغربى كله . فاليوم يعيش ثلثا سكان العالم على دخل اقل من ثلث دولار يوميا . ومنهم أكثر من ١٠٠٠ مليون أمى و ٧٠٪ من أطفالهم يشكون المجاعة وسوء التغذية بينما يوجد الغذاء اللازم لهم فعلا لان الفرد فى الدول

الصناعية يستهلك ٢٠ ضعف استهلاك الفرد فى الدول النامية واصبح اليوم من الضرورة معالجة كل هذه المشاكل معا لانها مرتبطة ومتداخلة لا تكفى فى علاجها وسائل " المعونة " بل تحتاج الى التغيير الهيكلى الرئيسى . والتغيير مطلوب للطرفين لان اختلال النظام الحاضر بدون اصلاحه قد يضر بصالح الجميع وتركه كما هو يضر بصالح الجميع ايضا والتاريخ يشهد بحدوث مثل هذه التغييرات فى النظم العامة ومن الشواهد القريبة على ذلك عجز احدى القوى العسكرية الكبرى فى العالم عن الاحتفاظ بمواقعها فى قارة نائية عنها وتكتل الدول المصدرة للبترول لتعديل اسعاره وعجز الدول الصناعية عن معالجة التضخم وغيره من الهزات الاخرى فى نظمهم الراسخة واخيرا بدء التشكك فى القيم والأهداف الاجتماعية السائدة وازدياد اليقين بضرورة الحلول الشاملة التى لا تمليها مجموعة من الدول مهما قويت ضد الدول الاخرى . والدعوة الى نظام عالمي جديد — فى صورتها التاريخية — تقارن بما حدث على المستوى القطرى حيث اصبح لزاما على الحكومة أن تتدخل لصالح الطبقات الفقيرة فيقابل ذلك — فى غيبة حكومة عالمية — ما تسعى اليه دول العالم الثالث من التقدم بطلباتها الى الأمم المتحدة والرأى العام وليس هناك جديد فى وجود الفقر والغنى معا ولكن الجديد هو ازدياد الهوة بينهما ودخول مجموعات من الدول فى تلك الفئة أو تلك مما وضع العالم الان أمام تحديات واضحة لعل منها التحدى الاكبر وهو البقاء اما أن يوجد العالم كله أو يفنى .

الفصل الثالث

المشاكل الرئيسية

٣.٢ سباق التسلح :

ينفق العالم على التسلح حوالى ٣٠٠ بليون دولار سنويا وهذا الانفاق فى ازدياد سنة بعد سنة وقد ارتفع نصيب دول العالم الثالث منه من ٦٪ فى عام ١٩٥٤ الى حوالى ١٧٪ فى ١٩٧٤ . وفى هذا كله حرمان كبير للعالم كله من مصادر الثروة والقدرة الانتاجية ونفقة التسلح تبلغ ٣٠ ضعفا المعونة التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة وتخصص حوالى نصف القدرة الفكرية والتكنولوجية فى الدول الكبرى لهذا الغرض المدمر بنفقات بحث تصل الى ٣٥ بليون دولار سنويا . ويشك الثقاة فى أن الاسلحة النووية يمكن قط استخدامها وأن قيمتها فى (الردع) أيضا مشكوك فيها - وحتى لو كانت لها هذه القيمة الاخيرة فان الموجود من الاسلحة النووية يزيد عشره أضعاف ما يحقق الردع المظنون . وفى أخر هذا العقد سيوجد مفاعلات نووية - قادرة على توليد مواد الاسلحة - فى ٥٢ دولة قادرة على صناعة ٥٠ الف سلاح نووى وحتى اذا امتنعت الحكومات عن استخدام هذه المواد عسكريا فان احتمال تسربها الى أيدى المتطرفين أو الارهابيين يزيد من خطرها - والمباحثات الجارية بشأن التسلح لا تمس جوهر هذا الموضوع - لان " عقلية " الحرب هى التى نريد تغييرها حتى تحل محلها " عقلية " السلم .

٣.٣ السكان :

تزايد السكان مشكلة معقدة لا يكتفى فيها بالآراء العامة . فبعض

الديموجرافيين يشير الى أن دولا فقيرة كثيرة تشكو من قلة السكان وضعف المعدلات السكانية وفي دول أخرى المشكلة هي في التوزيع وليس في المستويات السكانية هـــذا بينما يسود الرأى فى الدول الصناعية أن تزايد السكان فى الدول الفقيرة سبـــب رئيسى فى تخلفها ويعتقد الكثيرون فى الدول الفقيرة أن المشكلة لم تدرس علـــى حقيقتها قط وخاصة من حيث ضغط السكان على الموارد المحدودة على الأرض كلهـا عدا أن القدرة على القيام بأود السكان لا تقتصر على الغذاء بل تمتد الى ظـــروف الحياة الجوية والكونية . وتشير التقديرات الاكثر تحفظا الى أن سكان الأرض — سيتضاعفون على بداية القرن القادم وأن هذه الزيادة فى الدول النامية ستحتاج الى مضاعفة الاستثمارات والى زيادة المرافق بأكثر من هذا المعدل وكذلك فرص العمل . ويتحدث العلماء عن احتمال تناقص معدل الزيادة السكانية فى نهايه القرن بحيـــث يمكن القول بالتوصل الى عدد سكان مستقر فى منتصف القرن القادم حوالى ١٢ — ٢٠ بليون نسمة منهم ١٠٪ سيكونون — ان لم يحدث تغيير جذرى غير مقدر الأن — فى عداد الفقراء المعوزين . والسؤال الآن كيف يمكن كسر حلقة هذه التنبـــوءات المخيفه بحيث تصبح مشكلة السكان قابلة للتقدير السليم والحل المناسب .

٣.٤ الغـــذاء :

يقدر عدد من يشكون من الجوع وسوء التغذية حاليا ما بين نصف بليـــون وبليون ونصف بليون شخص حوالى نصفهم من الاطفال هذا بينما يصل معـــدل زيادة موارد الغذاء الى أقل من ٣٪ سنويا تقابله زيادة متوسطة فى السكـــان ٢٪ فى السنوات العشرين الاخيرة مع توزيع هذه المعدلات فى غير صالح الـــدول النامية مما يؤدى الى تقدير الزيادة من موارد الغذاء للفرد سنويا بحوالى ٢ فى الالف

فقط وبالقياس الكمى فى جبهة تحسين الغذاء سنويا للفرد فى الدول الغنية تزيد ٣٠ ضعف قيمتها للفرد فى الدول الفقيرة . وفى سنة ١٩٧٢ كان محصول الغذاء أقل كميا من السنوات السابقة اذ أصاب الجفاف مناطق واسعة فى آسيا وافريقيا وزاد التضخم فى الدول الصناعية من حدة الأزمة فى الدول التى اصابها القحط والدول المستوردة للغذاء عامة وكان انتاج الاسمدة الكيمائية قد نقص لصعوبات تزويدها بالغاز الطبيعى فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية التى تتحكم فى ٨٥٪ من الانتاج العالمى ـ وقد اتخذت تلك الدول قرارات بتخفيض الصادرات من المخصبات ـ وبلغ ما خفضته الولايات المتحدة وحدها ٢ مليون طن كانت تؤدى الى انتاج اكثر من ٢٠ مليون طن من القمح والحبوب فى الدول النامية ونشأ عن هذه التطورات كلها نقص فى الغذاء واختلال فى التوازن الزراعى حتى فى الدول الصناعية وأزمة الغذاء معقدة فى العالم قد ترجع الى نقص الانتاج وكذلك الى سوء التوزيع والاستخدام ـ وخاصة تخصيص الحبوب لتغذية الماشية لمقابلة استهلاك اللحوم المتزايد فى الدول ذات الدخل المرتفع واشتركت الدول النامية فى مسئولية اهمال التنمية الزراعية والغذائية وعدم رفع مستوى المعيشة والانتاج فى المناطق الريفية الزراعية مما جعل الحافز على الانتاج والقدرة عليه متضائلة وخاصة تحت نظم الاقطاع الزراعى والملكية غير العادلة وكذلك زاد الفقد فى النقل والتخزين الذى يصل كثيرا الى ٥٠٪ فى الناتج الكلى ـ ونشأ عن هذا كله نقص فى الامان الغذائى واصبح من الضرورى معالجة الموقف بما لا يجعلها تتحول الى ازمه مجاعة للملايين فى الدول الفقيرة وبذلك أصبح الغذاء سلاحا سياسيا واقتصاديا فى يد الدول الصناعية .

٣.٥ الأيـــــواء :

فى أوائل القرن العشرين كان أغلب سكان العالم يعيشون فى الريف وفى آخر هذا القرن ستصبح الغالبية من سكان العالم من الحضر - وقد تضاعف سكان الحضر فى السنوات الخمس والعشرين الماضية وسيتضاعف عددهم مرة أخرى فى السنوات العشر القادمه ٠ ولهذا كان سكان الحضر والمدن فى الدول الغنية يبلغ ضعف سكان الحضر فى الدول الفقيرة فى سنه ١٩٥٠ ٠ ولكن فى أواخر الثمانيات سيكون ٦٠٪ من الحضر فى مدن الدول الفقيرة ٠ وقد نشأ هذا الوضع بسبب الهجرة الكبيرة من الريف بحيث زاد عدد المدن التى يبلغ سكانها اكثر من مليون نسمه من ٧٥ فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٠٠ فى سنة ١٩٧٥ وسيصل الى ٣٠٠ فى سنة ١٩٨٥ ٠ وفى الحضر تبدو الفوارق اشد بين الغنى والفقر وستبع ذلك آثار اجتماعية وسياسية متضاعفة ٠

٣.٦ البيئة البشرية :

لا شك أن ظروف البيئة للجنس البشرى فى خطر شديد بسبب زيادة السكان الحضريين والتصنيع والزراعة وتغيير نمط الحياة عامة والسؤال الان الى اى مدى يمكن الاستمرار فى هذا الاتجاه قبل أن تحدث الكارثة بتجاوز " الحدود الخارجية " لامكان الحياة ذاتها ٠ وقد بدأنا أخيرا جدا فى التعرف على هذه المشاكل المعقدة المتعددة ومنها مثلا أثار التخلص من الفضلات السامة والضارة لاكثر من نصف مليون ماده مختلفه المدى الذى يؤثر الانسان ومعيشته على دوره الاكسجين والنيتروجين الطبيعية على الأرض - والى متى تبقى طبقة الاوزون الواقية فعالة

بينمـــــا تتأكل بفعل الانسان وأخيرا لا تدرى التفاعل والتوافق الذى ينتج عن تجمع هـذه العوامل المختلفة والذى قد يكون فى الواقع يدفعنا سريعا نحو حافة الهاوية ٠ ويظهر واضحا أن هذه مشاكل تشترك فى التأثر بها الدول الصناعية والدول الفقيرة وأن حلولها تحتاج الـى تعاون وثيق على المستوى الدولى مما يجعلها تصبح فى مقدمة ما يعالجة النظام الدولى الجديد ٠

٣ر٧ النظم النقدية والتجارية ـ المعونة الميسرة :

يتضمن النظام النقدى الذى وضعته الدول الغربية الصناعية قواعد تضمـــن احتفاظها بمزايا هامة ٠ فالسيولة النقدية تخلقها الدول الصناعية التى تمثل عملاتهـــا النقدية الاحتياطيات العالمية ـ وبذلك أصبح الدولار العامل الرئيسى فى ازديـــاد السيوله فى ظل التوازن حتى زاد عجز ميزان المدفوعات الأمريكى زيادة كبيرة وخاصـــة فى السبعينات حينما زادت الاحتياطيات بأكثر مما زادت منذ بدء الخليقه ٠ اذ بلغـت الزياده ٩٣٪ منها ٦٩ ٪ بالنسبة للدولار وحده ٠ مما أدى الى انهيار النظم التي وضعت فـى اتفاقيات بريتون وودز ولكن مع هذا كله استمر تضخم الاحتياطيات (مقـدره بالدولار) بنسبة ١٥٪ فى سنة ١٩٧٣ وبنسبة ٢٠٪ فى سنة ١٩٧٤ ٠ ولا تكـــاد تفيد دول العالم الثالث شيئا من هذا التضخم فى الاحتياطيات والسيولة مع استمرارهـا فى ايداع احتياطياتها بعملات الدول الصناعية ٠ فقد كان نصيب دول العالم الثالـث ٤٪ فقط فى الموارد الجديدة التى بلغت ١٠٢ بليون دولار فى السنوات ٧٠ ـ ١٩٧٤ ٠

ولا زالت معظم الدول النامية مرتبطة تجاريا بالدول الغربية ـ اذ تبلـــغ تجارتها مع مجموعة الدول الغربية ٧٥٪ ولا يزيد نصيب دول العالم الثالث علـــى ٧٪ من الانتاج الصناعى الكلى المصدر ـ و ١٢ سلعة الأهم من صادراتهـــا

(عدا البترول) تمثل ٨٠٪ من المجموع الذى بدوره لا يتعدى ٢٠٪ من التجارة السلعية الكلية فى العالم ويبلغ هذا النصيب حوالى ٣٠ بليون دولار بينما المستهلك النهائى فى الدول الصناعية يدفع فعلا ٢٠٠ بليون دولار فى هذه السلع ذاتها . ومع استمرار التضخم تتضاءل تدريجيا القيمة الحقيقية للقوة الشرائية لهذه الصادرات مقاسة بالواردات الصناعية المتزايدة السعر .

ونشأ عن ذلك تزايد مستمر فى عجز مدفوعات الدول النامية غير البترولية لم تعوضه بالدرجة الكافية المعونات الميسرة التى قدمت اليها . وكانت الدول الصناعية منذ ١٩٦١ قد وافقت على تخصيص ما يعادل ١٪ من ناتجها القومى لمعونة الدول النامية منها ٧ر٠٪ معونة ميسرة وحتى سنة ١٩٧٤ كانت السويد وحدها قد حققت هذا الوعد بينما الدول الصناعية فى مجموعها لم تصل الى نصف المستوى المطلوب ويقدر البنك الدولى أنه لا ينتظر تزايد هذه النسبة . وما تم تقديمه من تحويلات رأسمالية تم بأسعار وشروط شديدة مما زاد معه مقدار الفوائد على القروض التى بلغت فى مجموعها ١١٪ من مجموع الصادرات ومثلها مدفوعات لأرباح واسترداد لرؤوس اموال وبذلك تعود نصف المعونات والتحويلات مرة أخرى الى الدول الغنية وبالاضافه الى ذلك تفقد الدول النامية من هجرة الفنيين والعلماء الكثير .

٣،٨ <u>الموارد الطبيعية والطاقة</u> :

نشأ تخوف من نضوب موارد الثروة المعدنيه وكذلك زادت أخيرا أسعار البترول مما جعل الحديث يكثر عن هذه الموضوعات كمشكله عالمية فى ظل النظام الدولى الجديد . وقد كشفت هذه الاحداث عن ضعف مركز الدول الصناعية

أمام تكتل دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام وللطاقه ٠ ونشأت اتجاهـــات ثلاث فى هذا الشأن فى دول العالم الثالث هى أولا الحرص على تملك مصادر ثروتهـــا والتحكم فيها بدلا من ترك ذلك للشركات متعددة الجنسية والثانى زيادة تصنيع هـذه المنتجات محليا والثالث الانتباه الى أن ما لديهم من احتياطى من هذه الخامات أصبح موضوعا سياسيا تنقصهم المعلومات الكثيرة عنها ٠ وزاد اليقين فى الدول الصناعيه ذاتها بضرورة مراجعة النظم الحالية فى الاستثمار والتطوير والاستخدام والتجارة والبحـوث الخاصة بالموارد المعدنيه عامة ، بحيث يمكن التوصل الى ضمان الحصول على الموارد المطلوبة من الدول الفقيرة مقابل أسعار وشروط أكثر قبولا وثباتا ٠ وفى السنوات القليليـة الماضية اتضح أن بعض المخاوف بشأن نفاد المعادن ربما كان مبالغا فيها اذ أن — المحيطات قد تصبح مصدرا لكثير من هذه المواد وكذلك مع تقدم أساليب الاستخـــراج والاستخلاص والاستكشاف يمكن فنيا زيادة الحصيلة المنتجة سنويا خاصة وأن الـــدول الصناعية ذاتها تنتج أكثر من نصف تلك المواد ٠ والدول النامية تستهلك ١٦٪ مـــن الطاقه بينما يصل سكانها الى أكثر من ٧٠٪ من سكان العالم وتاريخ الدول الصناعيـة الحديثة يتسم بالاسراف فى استخدام الطاقة ٠

ولم تحظ مشكلة الماء حتى الان بما تستحقه من أهمية ٠ فكمية المياه المتاحـــة للاستهلاك البشرى تبلغ فقط ١٪ من المجموع الداخل فى الدورة الهيدرولوجية الكونيـة ويتسم بسوء التوزيع وبدأ النقص فى موارد المياه يصل الى الحد الحرج فى بعض الـــدول الصناعية حيث تجاوز استهلاكها الصناعى الاحتياجات الزراعية فى المياه ٠ وقد بـــدأ التفكير فى ادخال تطويرات فى موارد المياه الرئيسية ولكن قد تكون هناك آثار خطـيرة لذلك سند رس ولا شك هى وغيرها فى مؤتمر الامم المتحدة للمياه فى بوينس ايرس فى سنـــة ١٩٧٧ ٠

٣٠٩ العلم والتكنولوجيا - الشركات متعددة الجنسية :

يعتبر الفارق أكبر ما يمكن بين الدول الغنية والفقيرة في مجال العلم والتكنولوجيا حيث يعمل ٩٠٪ من العلماء والباحثين في الدول الغنية ويتجه ٩٠٪ من انتاجهم لمشاكل تلك الدول ذاتها ويظهر هذا الانتاج في النهاية في صورة حقوق معرفة وبراءات تحميها القوانين واللوائح والممارسة . وتعتمد دول العالم الثالث أساسا على الشركات المتعددة الجنسية للحصول على المعرفة التكنولوجية اللازمه لتطورها وقد زاد عدد هذه الشركات ونشاطها زيادة كبيرة مما جعلها ظاهرة هامة من ظواهر هذا العصر . فهناك ٦٥٠ شركة كبيرة من هذا النوع ١٢ منها فقط خارج الدول الصناعية وتبلغ صادرات ٣٠٠ شركة امريكية متعددة الجنسية ٢٨٪ من مجموعة الصادرات العالمية - وحوالي ٤٧٪ من صادرات المواد الخام وحوالي ٢٠٪ من الصادرات الصناعية . واذا استمر التطور بالمعدلات السابقة ستتحكم الشركات متعددة الجنسية في أكثر من ٤٠٪ من الانتاج العالمي خارج الكتلة الشرقية . وقد نشأ تخوف في السنوات الاخيره من هذا التطور الهام وخاصة من الناحية السياسية لنشاط تلك الشركات التي تميزت بميزتين هامتين هما القدره التكنولوجية الكبيرة المتزايدة وكذلك القدرة على اتخاذ قرارات على مستوى عالمي بفضل سيطرتها الواسعة ومعرفتها الدقيقة . واذا لم تكن هذه القدرات موجهة الى الصالح العام فانها ستتعارض حتما والسلطة السياسية في الدول الغنية والفقيرة على السواء ، حيث يقتضي الصالح العام كثيرا الى الاتجاه الى خدمة الطبقات المحتاجة أو حاجيات المجتمع اكثر من الانصراف الى الانتاج الذي يؤدي الى الربح الذي يخدم بالتالي احتياجات المستهلك القادر على الدفع . ويقتضي هذا مراجعة السياسات العامة للحكومات وأساليب عمل تلك

المؤسسات بما يحفظ الموارد العالمية ويحقق صالح الجماهير المحتاجة فى دول العالم الثالث خاصة • وفى السنوات الاخيرة تغيرت شروط التعاقد بين الشركات العالمية وحكومات الدول النامية لصالح تلك الدول الى حد ما ولكن ثمة شروط كثيرة موروثة عن الماضى تحتاج الى ايجاد توازن أفضل بين قدرة تلك الشركات ونشاطها من جهة على أحداث التنمية ونقل التكنولوجيا وبين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة للجماهير من جهة أخرى •

٣.١٠ ثروة المحيطات :

تغطى المحيطات $\frac{٢}{٣}$ سطح الارض وبدأ العالم يتعرف فى السنوات القليلة الماضية على احتمال الافادة منها ، بينما كانت النظرة اليها من قبل قاصرة على أنها شاسعة واسعة تتسع لالقاء كل الفضلات وأن ثروتها ضخمة لا تحتاج الى تنظيم أو تقسيم بين مختلف الراغبين فى الافاده منها • أما الان فقد اتضح وجود معادن كثيرة ـ منها المنجنيز مثلا ، الذى يقدر بعض الثقاة امكان الحصول من المحيطات على ما قيمته ١٥ ـ ٢٠ بليون دولار سنويا منه بعد سنوات قليلة • والمحيطات مصدر كبير للطاقه الحركية وذات أهمية دفاعية فى العصر النووى وكذلك الأساطيل التقليدية وتحتوى على مواد غذائية حية يمكن استغلالها بشريا • وربع الأكسجين الذى يتنفسه الانسان يتولد من فعل ضوء الشمس على الكائنات السطحية فى المحيطات وهى الكائنات التى ستكون أكثر تأثرا بالتلوث الصناعى من فعل الانسان •

وتتصارع المطامح البشرية فى المحيطات الان • وهى " ثروة مشتركة للانسان " لا تملكها الدول المستغلة ولا الدول المطلة وحدها وأصبح لا يكفى لتنظيمها وصيانتها

للمستقبل قواعد القوانين والعرف الدولى السابقة كما أن مواردها قد تهيئ فرصة نادرة وفعالة لاقامة النظام العالمى المستهدف .

٣.١١ الفضاء الخارجى :

فى أوائل السبعينات أطلقت الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى أكثر من ٧٠٠ قذيفه الى الفضاء - بعضها لاغراض سلمية ولكن منها ما هو سرى ولأغراض عسكرية ، للتجسس وللكشف عن موارد الثروة ولاجراء الاتصالات والقياسات الدقيقة للخير والشر مما أصبح الفضاء معه مجالا للتسابق بين الدول العظمى - والفضاء - ومثله كمثل المحيطات - مجال جديد يمثل " تراثا للانسان كله " وليس فقط لهؤلاء الذى سبقوا اليه أو استحوذوا عليه - وفائدته هامه فى التطبيقات السلمية مثل التنبؤ بالطقس وقياسات الارض وتحسين الاتصالات والكشف عن مصادر الثروة ، مما يقتضى اعداد نظام دولى سليم للافادة من الفضاء واستخدامه للصالح العام وحتى الان لا توجد سوى مؤسسه دولية واحدة (للمواصلات) تقوم بدور نصيب فى هذا الشأن .

٣.١٢ المؤسسات الدولية :

أقامت الدول الغنية معظم المؤسسات الدولية المعروفه حاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمجابهة مشكلات العالم كما تصوروها حينئذ وليس لحل تلك المشكلات وكان ذلك فى وقت لم تكن دول العالم الثالث قد نشأت ولم تعرف مشكلاتها ولا مشكلات العالم تبعا لذلك على الوجه المعلوم الآن . فقد كان العالم بعد الحرب عالم الدول الغنية ولكنه الان عالم الدول الفقيرة ولذلك اكتشفت دول العالم الثالث أن القواعد والاساليب المتبعة فى المؤسسات الدولية - ومنها الامم المتحده

لا تمثل ما يناسبها أو ما يصلح لمجابهة المشكلات القائمة والمتوقعة ، مما دعاها الى محاولة تصحيح تلك الأوضاع والسعى الى المشاركة بدور حقيقى فى المؤسسات الدولية وكان من جراء ذلك مثلا فى الامم المتحدة انشاء منظمات وهيئات جديدة ولكن هذه كانت خطوات محدودة اذ أصبح من اللازم اعادة صياغة وتنظيم المؤسسات الدولية عامة مع مراعاة أهداف رئيسية ثلاث هى : ديمقراطية سليمة شاملة — وكفاءة متزايدة وتماسك أكبر بين الدول ، وهذه كلها ضرورة للمشاركة العادلة بين جميع الدول فى معالجة مشكلات الحاضر والمستقبل وفى هذا الخصوص تركز البحث على الامم المتحدة ومنظماتها التى تعمل ولا شك بنقائص ومحدودية فى كثير من الجوانب ولكنها على أيه حال تمثل الجهاز الوحيد الذى يمكن أن يقوم بعد تطويره بدور رئيسى فى بناء عالم عادل فى المستقبل . فمن المعلوم أن مشاكل العالم لا يمكن حل بها واحدة واحدة بمعزل عن المشاكل الاخرى وأن التشابك بينها معقد موضوعيا وكذلك سياسيا — اذ أن العالم ملئ بالدول متوسطة القوى ومتوسطة الغنى بجانب الدول العظمى والصغرى وأن التصرفات الفعلية تتم على مختلف المستويات وأن الاقتصار على الاتصالات الثنائية بين الدول والاطراف المعنية لا يكفى مطلقا للوصول الى التوازن المطلوب للنشاط الدولى عامة .

١٣ . ٣ التشابك العالمى على مستوى الكوكب كله :

زاد التشابك بين مختلف الدول كبيرها وصغيرها فى المشكلات الداخلية والخارجية ولو أن الدول صاحبة النفوذ والقوة كانت حتى الان أقل ادراكا وتقديرا لهذا التطور فمثلا فوجئت بتصرف الدول المصدرة للبترول حين تماسكت فيما بينها فيما أصبح فيما بعد محورا للنظر فى العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب . فهناك تشابك ناشئ عن الحاجة الى الغذاء وآخر ناشئ عن الحاجة الى الطاقة وهناك تشابك ثالث لضرورة المحافظة على

البيئة العامة للحياة فى الأرض لصالح البشرية كلها وأخيرا هناك التشابك الناشئ عن ضرورة انقاص الفوارق بين مختلف الجماعات البشرية ٠ وتختلف نظرة الدول الغنية عن نظرة الدول الفقيرة لهذه الموضوعات ولكن من الواضح أن الحلول لا يمكن أن تتم اذا انعزلت دولة — مهما كبرت — وتصرفت وحدها فى هذه المواضيع الرئيسية ٠ ولو أن ذلك لا يمنع من أن توجد دولة أو مجموعة دول تحاول العمل منفردة وتحدث هزات صغرت أو كبرت فى التوازن الدولى — ومثل ذلك ما ذكر من قبل عن أزمة السيولة والاحتياجات النقدية ٠

فالقليل من المشكلات الدولية يمكن أن تحل على أساس قطرى مما يدعو تدريجيا الى الاعتراف بهذا التشابك وضرورة الوصول الى حلول عالمية شاملة ليس فقط فى النواحى الاقتصادية والمالية ولكن بالضرورة أيضا من النواحى السياسية ولكن سيكون من السذاجه حقا أن نعتبر أن هذا الاعتقاد كاف وحده لكى تتحول تصرفات الدول اليوم من النظر الى مصالحها الفردية الى النظرة الرشيدة الدولية السليمة ولذلك يلزم استبيان النواحى التى يكون فيها هذا التحول فى العلاقات أقرب الى النجاح اذ أنه لا يمكن أن يحدث بنفس الكفاءة والنجاح فى كل ناحية من النواحى التى ينبغى فى النهايه أن يمتد اليها ٠ وفى هذا تقدير لحقائق " الاستقلال " — السياسى التى لابد منها دون أن تتجاوز الى اهمال التشابك وضرورة التوازن الدولى التى بدونها تتعقد المشكلات حتى تصل الى درجة الحرب والدمار ٠

الفصل الرابع

التقدم فى مباحثات اقامة النظام الجديد

٤٠١ بعض التطورات الاخيرة :

لقد بدأت فعلا المباحثات بشأن اقامة النظام الجديد في عدة نواح مترابطة هذا ولو أن السنوات الاخيرة قد شهدت مجابهات وتحديات بين مجموعة الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثالث الا أن هناك من الادلة ما يشير الى امتداد الوعى لدى السياسيين فى الجانبين بضرورة التوصل الى تفاهم ونظرة جديدة الى المشكلات العالمية عبر " ستار الفقر الحاجز " بينهما وسيوضح هذا الفصل موقف مجموعات الدول المختلفة .

انه من الصحيح أن رجال السياسة فى الدول الصناعية قد لا تدفعهم الى مائدة التفاوض الفاقة فى الدول النامية ولكن الاوضاع المهتزة المختلفة فى دولهم التى زادت غنى على غنى وحرصهم الشديد على ضمان حصولهم على البترول والطاقة ، ولكن الدول النامية رفضت مناقشة هذه الموضوعات مستقلة عما يتصل بها من أوضاع مؤسسية مكررة القول بأن النظام الجديد لابد يقوم كوحدة وككل متماسك وليس على صورة أجزاء منفصلة وعلى أساس حق الدول فى السيطرة على مواردها ومصادرة ما تملكه المؤسسات الأجنبية وفقا لاحكام قوانينها النظرية وليست القوانين الدولية . كما أن النظام الجديد لابد أن يشمل نقلا للموارد الحقيقية لدول العالم الثالث ودستورا للأساليب التى تتبع فى نقل التكنولوجيا واعادة بناء النظام النقدى الدولى ونظام التجارة الدولية وليس فقط تثبيت أسعار المواد الأولية ولكن ربطها بتطور أسعار

المواد المصنعة التى تنتجها الدول الصناعية . وقد وردت هذه المبادئ فى (برنامج العمل) الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للامم المتحدة فى دورتها السادسة الاستثنائية وكذلك فى ميثاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول الذى وافق عليه فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ الذى كان قد اقترحه رئيس جمهورية المكسيك وتم اعداده بواسطة لجنة من ممثلى ٤٠ دولة اقيمت فى منظمة الامم المتحدة للتنمية والتجارة ويشمل ١٥ مبدأ عاما لحماية مصالح الدول النامية .

وقد فوجئت الكثير من الدول الصناعية بطلبات الدول النامية كما وردت فى الميثاق وفى برنامج العمل واستهانوا بها على أنها متطرفة . فلم يقبل الميثاق سوى دولة واحدة وهى السويد وصوت ضده الولايات المتحدة والمانيا وبلجيكا والدانمارك ولوكسمبرج وامتنعت عن التصويت عليه معظم الدول الغربية الاخرى . ثم عقدت الجمعية دورة استثنائية ثانية بعد حوالى عام لمناقشة اقامة النظام الدولى فى جو كان أقرب الى اتخاذ القرارات وكانت الدول الصناعية فيما يبدو قد راجعت نفسها وقدرت خطورة ارباك النظام الدولى القائم وراعت تصرفات مجموعة دول الأوبك فقدمت بعضها بعض المقترحات المتواضعة مثل الولايات المتحدة وتحدث مندوبوها عن ضرورة التفاهم بدلا من المجابهة حتى أن هنرى كيسنجر قال فى كلمه للدول النامية " لقد سمعنا أصواتكم . لقد فهمنا آمالكم وأننا سنشارك فى الجهود لتحقيقها " ومنذ ذلك الحين وضح فى المقالات والندوات الصادرة عن الدوائر الغربية تعبير عن خطورة المجابهة بين الكتلتين وضرورة التفاهم وكذلك بدأ عدد كبير من " المفاوضات " والحوارات التى قامت لمحاولة التوصل الى حلول بين المجموعتين . ولكن هذا الاستعداد للمناقشة فى ذاته لا يكفى اذ أن المطلوب هو الأدلة الواضحة المحددة على الاستعداد لتغيير

التركيب العام للنظام القائم ما حدث حتى الان هو اقتراح بعض التعديلات على النظم القائمة فحسب . يرجع هذا التقاعس في احداث التغيير المطلوب الى مفهومين خاطئين لدى الدول الصناعية الاول أن النظام القائم يصلح لمجابهة مشكلات المستقبل والثاني أنه بالنسبة للدول الصناعية وخاصة الكبرى الاستقلال والتصرف المنفرد لازال بابا مفتوحا وممكنا لهم . بينما بالفحص الدقيق تبين استحالة صحة أي من هذين الفرضين .

٤.٢ موقف الدول الغربية :

كانت الولايات المتحدة بعد الدورة السادسة قد دعت الدول الغربية الى الاتحاد والتماسك في وجه دول العالم الثالث ولكن يبدو أن هذا الموقف قد تغير أخيرا في وسط مجموعة الدول الغربية بعد أن كان الهدف مقاومة طلبات الدول النامية باستخدام اجراءات جزئية أو شكلية لاضعاف تماسكها وكانت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة والمانيا تدعو الى تقوية " السوق الحرة " التي ليست حرة في الواقع أولا تشمل الحرية عدا تجارة الأفراد ورؤوس الاموال كما أن سياسات الدول الصناعية في دعم انتاجها الزراعي وكذلك في دعم صناعتها أمام المنافسة المحتملة من صادرات الدول النامية الصناعية يدل بوضوح على عدم اتباعها سياسة حرية السوق التي استغلت لاقامة حواجز حامية لاقتصادها عدا أنها برفع أسعار منتجاتها قد استردت الجزء الاكبر من الأرصدة البترولية التي دفعتها للدول المصدرة وبذلك زادت سيطرتها عن طريق السوق الدولية بعد أن تمكنت من امتصاص الفائض من أرصدة الدول المصدرة للبترول التي اتضح أنها في الواقع قد زاد ارتباطها بعجلة الدول الصناعية مما يلزمها باستمرار تدفق مواردها من النفط الى الدول الصناعية .

ويزداد تدريجيا الفارق النسبى بين أسعار المواد الأولية وأسعار المواد الصناعية وكذلك بالتبعية يزداد العجز فى موازين الدفع فى الدول النامية التى ارتفعت متأخراتها الى ٣٠ بليون دولار فى سنة ١٩٧٢ بعد أن كانت ١٢ بليون فقط سنة ١٩٦٠ وينتظر أن يرتفع مرة أخرى الى ٤٥ بليون دولار فى سنة ١٩٧٦ ومعنى ذلك أن صافى المعاملات الرأسمالية لا يبدو فى الاتجاه الصحيح لمعاونة الدول النامية . وثار بحث فى الولايات المتحدة وكندا عن استخدام الغذاء كسلاح فى الصراع الاقتصادى ولكن ظهر أن مخاطره قد تزيد بكثير على فوائده ولو أن ذلك لا يمنع من استخدامه بحرص وفى أوضاع محددة .

واصبح واضحا أن كل هذه السياسات قصيرة النظر . وفى مؤتمر التنمية والتجارة الرابع فى نيروبى أمكن للدول النامية أن تصمد امام ضغوط الدول الصناعية ولو أن نتائج المؤتمر الايجابية قليلة الا أن هذا الصمود مع رفض بعض المقترحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة وغيرها فى اللحظة الاخيرة تعتبر استمرار الروح العمل المشترك بين الدول النامية التى اكدت عزمها على تمويل صندوق المواد الأولية المقترح بنفسها ورفضت محاولات تشتيت جهودها .

وللولايات المتحدة بموجب قوتها وحجمها الاقتصادى دور هام فى هذه المباحثات وغيرها التى قد تدور بين الشمال والجنوب على أساس تفهم وجهات النظر التى يقدمها الطرف الاخر وكذلك ضرورة مراجعة وجهات النظر التى تقرر على أساس التطورات المتتابعة ومما يؤسف له حقا عدم وجود الاجهزة والوسائل داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية للقيام بهذه المراجعة والتفهم المطلوب فى الوقت المناسب وبالقدر

اللازم وخاصة من حيث ارتباط المشاكل الداخلية بالسياسات الخارجية لكل دولة أو مجموعة من الدول بما أدى مثلا فى مؤتمر الغذاء العالمى الى تضارب موقف الدولة الواحدة وسيؤدى دائما الى عدم تقدم حكومات تلك الدول الى شعوبها بآراء ـ وسياسات واضحة تحقق مصالحهم ليس فى المدى القصير فحسب بل أيضا بالنسبة للاجيال القادمة ٠

وفى الدورة السابعة ظهر أن الدول الصناعية رأت الاختفاء وراء موقف الولايات المتحدة المتشدد حتى تتجنب المناقشة الجدية فى المشاكل المعروضة وامتد هذا الموقف الى دوائر السوق الاوربية حيث فشلت الدول التسع مثلا فى اتخاذ موقف موحد فى مؤتمر التجارة الرابع ٠

٤٠٣ موقف الدول الاشتراكية :

ثمه خطر حقيقى أن تتحول الجهود نحو اقامة نظام دولى جديد الى محاورة بين الدول الغربية والدول النامية ، بينما هذا النظام لا يمكن أن يقوم صحيحا الا بمشاركة دول العالم الثانى أى الدول الاشتراكية لان العلاقات الغربية الجنوبيه لا يمكن أن تقوم بمعزل عن تلك الدول ـ كما أن هناك تدرجا فى وضع الدول وتكتلها اقتصاديا على الرغم من نظمها السياسية فما دعا مثلا كوبا ويوغسلافيا ورومانيا الى التقرب من دول العالم الثالث بل والانضمام اليها صراحة ٠ فالعالم فى الحقيقة له أوضاع أكثر تعقيدا من أن يمثل بمجموعات من الدول المتماسكة الواضحة مما يتعذر معه السعى الى نظام عالمى جديد لا يشمل مجموعه تضم ٥ر١ بليون فرد وتمثل حوالى ثلث النشاط الاقتصادى العالمى وما حدث هو أن

الاتحاد السوفيتى والصين قد ايدتا الدول النامية فى السعى لاقامة النظام الجديد ولكنهما تريثتا عند المشاركة الفعلية فى المباحثات . فالاتحاد السوفيتى لديه فيما يبدو اعتراض على المنظمات المالية والاقتصادية التى نشأت بدونه أصلا وهناك اعتراض آخر مستمد نظريا من الماركسيه أن أى تغيير اقتصادى رئيسى لابد وأن يمتد أثره الى الاوضاع السياسية وتوزيع القوى دوليا ولذلك يكرر مندوبو الاتحاد السوفيتى القول فى المحافل الدولية ان النظام الجديد لابد وأن يتضمن تعويضا للدول النامية مقابل الاستغلال الاستعمارى الذى قامت به الدول الغربية لثروات تلك الدول فى فترة تاريخية سابقة . ولما كانت الدول الاشتراكية لم تشترك فى الاستعمار فيكون ليس عليها (دين) واجب الاداء . وقد ذكر الصينيون أيضا هذا الاستغلال ولكنهم لا يظهرون نشاطا كبيرا فى المشاركة فى الجهود الدولية وفقا للرأى لديهم بأن النظام القائم بما فيه من فوضى كامله نظام ممتاز من وجهة نظرهم .

وقد سبق ذكر موضوع (التعويض) فى المناقشات التى دارت بشأن (حقبة التنمية) فى الامم المتحدة ولكن اقامه نظام دولى جديد أمر أكثر امتدادا وخطورة من أن يعوضه الماضى ولا يمكن أن يتم هذا المستقبل بدون مشاركة الاتحاد السوفيتى وخاصة أن قيامه سيؤدى الى ازالة التفاوت والظلم الاجتماعى الذى تنادى به المواثيق الشيوعية ذاتها وانه سيشمل اصلاحات عملية فى المنظمات والمؤسسات المالية والنقدية والتجارة ومشكلة الغذاء وتصنيع الدول النامية واعادة تقسيم العمل بين الدول ونقل التكنولوجيا وغيرها من القضايا الهامة التى لابد للاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية من الاهتمام بها والقيام بدور هام فى حلها .

أما عن الرأى الصينى ، فيجب ملاحظة أننا نعيش فى عالم التسلح النووى وأن زيادة الفوضى فى الارض قد تؤدى الى تصرفات رعناء أو يائسة وقد أشار الى ذلك الزعيم الايطالى الشيوعى برلينجر حينما ذكر أن التناقضات فى المجتمع الرأسمالى قد تكون من الحدة بحيث تدفع العالم كله الى الهاوية . والسلام عن طريق التنمية شعار له أهمية خاصة فى جنوب شرق أسيا وقد قامت الصين والاتحاد السوفيتى بجهود كثيرة لحفظ السلام بعد الحرب ودعت كل منها الى التعايش السلمى فى العصر النووى وهى من مقتضيات النظام الدولى السليم المستهدف .

٤,٤ مسئولية الدول النامية :

على الدول النامية مسئولية كبيرة فى تحقيق العدالة والتنمية فى العالم وقد وضح ذلك بالتعرف على حتمية التغيرات التى يجب أن تحدث لهذا الغرض ليس فى العلاقات بين الدول فحسب ولكن أيضا فى العلاقات الداخلية فى كل دولة ، حيث لازال الاتجاه الفعلى فى كثير من هذه الدول يؤدى الى زيادة التفاوت فى الدخول وليس الى تناقصها رغما عن الاعلانات والسياسات القائلة بضرورة تقريب الفوارق بين الدخول مما يؤدى اذا استمر الى اضعاف الحجة بالاصلاح فى المحافل الدولية ولذلك على الدول النامية أن تعمل داخليا على احداث هذا الاصلاح واستخدامه كعنصر للمفاوضة للحصول على الاصلاحات الدولية المطلوبة .

٥ـ الطريق الى المستقبل :

ان الدعوة الى اقامة نظام دولى جديد ليست شعارا أجوف ولكنها ظاهـــرة اساسية فى الواقع المعاصر ستتجه اليها حتما كل الدول لصالحها المشترك فى تحديـد مستقبلها والعلاقات التى تربطها بالدول الاخرى . هذا ومن جهة أخرى لن يحـــل النظام الجديد جميع مشاكل العالم ولكنه سيقلل الفروق بين الدول فى الدخول ويزيـــد من تكافؤ الفرص أمام التنمية والسلام وعلى ذلك ينبغى أن يكون التغيير لاحداثه هدفـا يلتزم به الجميع .

القسم الثانى

يجيب هذا القسم على التساؤل - ماذا حدث ؟ - فيبدأ بالفصل الخامس الذى يحدد الاهداف ومدى التنمية فى المجال القطرى والدولى ويستدل على ضرورة اقامة النظام الدولى الجديد وتحدد العناصر الاساسية التى ينبغى اعتبارها فى السعى لاحداثه فى الدول الفقيرة والغنية وفقا لاستراتيجيات واضحة هادفة ويعالج الفصل السادس التفاوت الكبير فى الدخول الذى يزداد حدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويوضحه بأمثلة رقمية للسكان والغذاء والدخل وبذلك يصل الى تقديرات رقمية للجهود التى ينبغى أن تبذل ٠ ويختص الفصل السابع بدراسة استراتيجية التحول والامتيازات المختلفة والموضوعات التى ينبغى أن تعالجها هذه الاستراتيجية ٠

الفصـــــل الخامـــــس

أهداف التنمية ومداها سعيا وراء النظام الاجتماعي العادل :

٥.١ الاهداف الاساسية للعالم الجديد :

يمكن تلخيص هذه الاهداف في عباره واحدة وهي ضمان حياة كريمة ورخاء لجميع سكان العالم على أن يشمل ذلك جميع الاجناس والاقليات بما لها من خصائص ثقافيـــة طبيعية أو ثروات متفاوته ٠

٥.٢ العناصر الموجهة لتحقيق الهدف :

يمكن التعرف على ستة عناصر هامه في السعي لتحقيق الهدف وهي :

المساواة والعدالة : في الدخول والفرص ليس في الحاضر فقط بل بالنسبة للمستقبل أيضا ٠

الحريـــــــة : ليس بالنسبه لامة على حساب أمة ولا لفرد على حساب الاخريـــن أنما للجميع بلا تعارض كما يحدده ميثاق حقوق الانسان ٠

الديموقراطيه والمشاركة : وتشمل الديموقراطيه هنا المظاهر الاجتماعية والاقتصادية وانهـــا تمتد الى مختلف المستويات في المجتمع ولو أنه من اللازم أن تكون المشاركة بالانتخاب وليس مباشرة في المجتمعات المعقدة التركيب وخاصه عند زيادة عدد السكان ٠

التماســـــــك : لن يمكن التوصل الى النظام الجديد الا اذا كمل الوعي لـــدى الملايين بضرورة وقوفهم صفا واحدا وتماسكهم معا لتحقيق ذلـــك الهدف وأن يمتد هذا التماسك الى الصعيد الداخلي في كـــل

دولة أيضا كأساس لابد منه للحصول على المشاركة والعدالة والحقوق الاجتماعية .

التنوع الثقافي : لابد من احترام التنوع الثقافي للدول ومجموعات الشعوب دون أن يكون ذلك عائقا لمشاركتهم أو حقوقهم في النظام الجديد . وقد سادت النظم الثقافية الغربية وتعارضت مع الاوضاع الثقافية المحلية بينما ينبغي أن يحيا كل شعب وفقا لمثله وتقاليده وأن تتبادل الثقافات وتتفاعل ولا تتعارض في ذاتها ولا بينها .

سلامة البيئة : لا يمكن للانسان أن يعيش الا اذا توافرت الاوضاع الكونية اللازمة للحياة بما لا يتجاوز الخطر (الحدود الخارجية) للتأثير الضار على الوجود البشري .

واذا اجتمعت هذه العناصر كان للفرد المواطن الحق في المشاركة بالجهد والرأي كمنتج ومستهلك وصاحب صوت سياسي وجهد ثقافي في نفس الوقت وعليه واجبات مقابلة مستمدة من نفس العناصر .

٣.٥ الحاجة الى استراتيجيات جديدة :

دلت الخبرة على أن الاعتماد اكثر مما ينبغي على قوى (السوق) لاحداث التغيير المطلوب هو اعتماد خاطئ وأنه من الضروري الاحتفاظ بالتوازن بين الاهداف الاجتماعية والاهداف الانسانية وذلك كله ينبغي أن ينعكس في استراتيجيات جديدة قومية وقطرية ودولية لا تقتصر على السعي لتحقيق الاهداف المحدودة ولكن في اطار العناصر العامة المشار اليها آنفا وانه وان كان السعي لرفع مستوى المعيشة ضرورة في هذه الاستراتيجيات الا أنه على الصعيد الدولي لا ينبغي أن يؤدي الى تمسك أعمى مطلق بايديولوجيات خاصة تدعي لنفسها القول بالحق دون غيرها بينما المطلوب الحوار المفتوح والبحث المشترك للوصول الى الاهداف العالمية المطلوبة .

٤ . ٥ مكونات الاستراتيجيات الجديدة :

حدث ليس كثير بين معنى (التنمية) و (النمو) والتنمية أشمل ولا تعارض بينهما . وللتنميه أصول خمسه تقوم عليها وتستهدفها الجهود فى المجتمعات الغنية والفقيرة على السواء وهى :-

اشباع الحاجات :

الفردية والجماعية الضرورية ، المادية والمعنوية مثل الغذاء والكساء من ناحية وحق العمل المنتج والتعليم والترويح والنشاط الثقافى الاجتماعى . وتحديد مستويات الاشباع يختلف وفقا للبيئة والاوضاع الاخرى ولكن لابد من التعارف عليه فى كل مجتمع وكذلك فى المحيط الدولى عامة .

ازالة الفقر :

ولا يقتصر الامر فى هذا على الدول النامية فهناك مجموعات من السكان التى تحيق بهم الفاقة فى المجتمعات الغنية أيضا ويقدر البنك الدولى أن ٩٠٠ مليون من سكان العالم يعيشون على دخل أقل من ٧٥ دولارا فى السنة منهم ٦٥٠ مليون دخلهم أقل من ٥٠ دولارا وهو أقل مستويات المعيشه ويصل الى درجة المجاعة خاصة وأنه لا ينتظر أن يتحسن وضع هذه الملايين فى ظل الاوضاع الراهنه بمعدل يزيد على ١٪ سنويا ولذلك ينبغى أن تركز الجهود القطرية على الطبقات الدنيا الأقل ثروة وأن تركز جهود التنمية على مواطن الفقر المدقع فى الشعوب والدول .

التنمية الذاتية والمشاركة :

لا تتم التنمية الا اذا انبعثت من ذات الفرد ورغبته فى المشاركة فى المجتمع وتحسين أوضاعه وكذلك الأمر بالنسبه للمجموعات والدول عامة مع ضرورة رعاية الأفراد والمجموعات الاقل قدرة حتى يكمل نضجهم وبذلك تنطلق طاقات الأفراد والشعوب وتصبح التنمية جزءا من الكيان وليست خارجة عنه ويشمل ذلك الاعتماد على الموارد المحلية والنظم والمؤسسات المألوفة وليس مجرد النقل من الخارج وانتظار هبوط الرزق من السماء ويصح هذا على مختلف المستويات المحلية والقطرية والدولية . والتنمية الذاتية على المستوى القطرى تعنى الاستقلال وحق الدولة فى اتباع سياسات التنمية الأصلح لها دون فرض من الخارج يحد قدراتها أو أساليبها الا ما يكون قد اتفق عليه على المستوى الدولى فى صورة اعتماد جماعى . هذا الا أن تطبيق هذه المبادئ على المستوى المحلى ضرورى لقيام المشاركة السياسية والاجتماعية الحقيقية .

ممارسة السلطة العامة:

ينبغى أن تكون هدفها ضمان التنمية والعدالة فى الحقوق وليس معنى ذلك بالضرورة الملكية العامة أو تدخل الدولة الواسع ضد الحرية الفردية الاقتصادية والاجتماعية ولكن ممارسة السلطة العامة تكون بالتنظيم والتحديد والتوزيع والعدالة بين مختلف الفئات الا أن هذا لا يمنع من أن تستحوذ الدولة على حقوق اقتصادية أو ملكية موارد الثروة الطبيعية أو بعض عناصر النشاط الاخرى اذا لزم الأمر وكذلك لضمان التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى . ومن أهم مجالات استخدام السلطة

العامة — ضمان العمل المنتج المنظم على أوسع نطاق ومقاومة البطالة — ولتحقيق هذا كله تضع السلطة العامة خططا قصيرة وطويلة المدى للتنمية تتجمع داخليا ثم دوليا وفقا لمعايير وقياسات قد تقوم بوضعها الأمم المتحدة .

التوازن بين التنمية والبيئة :

أهمل هذا التوازن في الماضي على مختلف المستويات المحلية والقطرية والدولية وينبغي مراعاته في المستقبل باختيار أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تتعارض — وخاصة في المدى الطويل — مع المحافظة على الاصول الطبيعية وسلامة البيئة البشرية بمعانيها المحدودة وكذلك العامة أي باختصار ينبغي أن تراعي التنمية (الحدود الداخلية) المنبثقة من النفس البشرية وكذلك (الحدود الخارجية) المتعلقة بالكيان العام للانسان ومعيشته على سطح الارض دون تعارض بين الهدفين .

٥.٥ استراتيجيات جديدة للدول النامية :

على الدول النامية أمام هذه المتطلبات أن تعيد بحث مواردها ونظمها الداخلية حيث أن النشاط الدولي لن يعينها كثيرا اذا لم تبدأ هي بنفسها . ونتائج جهود التنمية في العشرين سنة الماضية في معظم الدول النامية لا تبعث على الرضا والارتياح فمعدلات زيادة الدخل ضئيلة لا تجاوز دولارا واحدا في السنه والتفاوت في الدخول تتسع هوته وحالة الطبقات الاقل دخلا (٤٠٪ من السكان الأدنى دخلا) ربما تكون قد ساءت عما كانت عليه فعلا من قبل . وليس القصد من التنمية هنا هو اللحاق بالمجتمعات الغربية أو محاكاتهم في نظمهم لان ذلك يؤدي الى تبدد الموارد والضياع

كما أن التنمية لاتتم عن طريق الحرص على معدلات النمو العالية ظنا بأن مزايا الثروة المتراكمة قد تتحدر تدريجيا بالتالى الى الطبقات الأدنى بل أن الأمر يتعلق بتوزيع الدخل وانماط الانتاج والاستهلاك فى كل دولة حيث أن مقياس (الدخل) لا ينطبق مع الأسف على (مقياس التمتع الاجتماعى) ٠ وهناك أهداف لا غنى عنها مثل الاصلاح الزراعى وحقوق العمل والتوزيع الضرائبى وضمان المرافق والتعليم والخدمات التى قد لا تقاس بمقياس النمو ولكن بهدف التطوير الاجتماعى بما فى ذلك السياسة السكانية ٠

٦٠٥ الاستراتيجيات الجديدة فى الدول الصناعية :

بينما تشكو الدول النامية من قلة مواردها يبدو أن الدول الصناعية تشكو أكثر فأكثر من الكثرة وزيادة الموارد ٠ فالرخاء المادى فى هذه الدول خلق طلبا متزايدا (حقيقيا أو مصطنعا) وأقام صناعات تحاول مقابلة هذا الطلب المتزايد بقوة واقتدار فى صورة استهلاك شعبى مستعاظم فيه اسراف وضياع لموارد مادية محدودة يترك مخلفات ذات آثار سامة أو اشعاعية والكثير منها غير قابل للتحول الى صور مقبولة فيبقى قائما فى المحيطات وفى الارض بل وفى الفضاء كدليل على حضارة الاستهلاك والاسراف الفارغه ٠ وليس أدل على هذا الاسراف من أنماط التغذية لدى الطبقات الغنية وخاصة من حيث اللحوم التى يصبح معها استهلاك الفرد من الحبوب أكثر منه فى الدول الفقيرة عدة مرات هذا بينما يذهب ٦٥٪ من الطعام الذى يقدم فى المطاعم الى أكوام القمامة وكذلك تلقى فى نفس المكان ٢٥٪ فى مجموع الغذاء الذى تشتريه الطبقات المتوسطة ٠ ولا يمكن عقلا أو عدلا أن نتصور امتداد الحضارة حتى

يعيش فقراء اليوم مثل الاغنياء القلة الذين يملكون ٩٦٪ من مجموع السيارات فى العالم وكل سيارة تستهلك ١١ طنا من الموارد الطبيعية عدا أثرها على تلوث البيئة الذى قد يزيد حينئذ على ٥٠ ضعف مستواه الحالى . مثل هذا التصور غير معقول ولا مقبول . ومعنى ذلك أن مستقبل العالم لا يمكن أن يعتمد عند تقديره على انماط الاغنياء ولا على مؤشرات الثروة المادية فحسب التى مهما زادت لا تكفى لايجاد العدالة الاجتماعية وحسن توزيع السلطة ، بل أن الحضارة الصناعية كثيرا ما اتسمت بسوء استخدام العلم والتكنولوجيا واهمال القيم الاجتماعية والاخلاقية فى سعيها المتواصل المجنون للنمو والاستهلاك ، الذى يتوالد عنه حتما عدم الرضا والشك والقلق مما يلزم معه أن تتبين المجتمعات الصناعية - غربا وشرقا - الوسائل والاستراتيجيات الجديدة لملاقاة هذه المضار تحقيقا لصالحها وكذلك للمشاركة فى اقامة نظام عالمى جديد وعادل للجميع وبادئ ذى بدء على تلك الدول أن تغير من نظرتها نحو (النمو) بحيث تصبح (سعيا) نحو (الرخاء العام) الذى ينقل بالتالى النظرة العامة من الاستهلاك والاسراف الى حسن تدبير الموارد البشرية والمادية . وثانى ما يلزم بعد ذلك هو أن تخضع التنمية والتطبيق التكنولوجى لقيم المجتمع الجديد وأن توجه التكنولوجيا نحو هذه القيم ولعل هذا فى الحقيقة أهم من التخطيط الاقتصادى ، لان التقدم التكنولوجى قد يجعل الضار ممكنا والواجب مستبعدا وبذلك تضيق فرص الاصلاح بدلا من أن تتسع نظرا لأن (الثمن) الاجتماعى الذى يدفع فى مثل هذا التقدم التكنولوجى يكون غاليا بالنسبه للأفراد والجماعات أيضا . وعلى الدول الصناعية فى المقام الثالث أن تعمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية مع الاهتمام بنوعية الاستخدام وليس مجرد الكم ومراعاة أن يتجه قدر أكبر من هذه الموارد الحقيقية نحو الدول النامية ومثل ذلك أن توضع حدود لاستهلاك اللحوم واطالة استخدام السلع

المعمرة والتوسع فى استخدام وسائل النقل العامة وليست الخاصة ٠ وبصفه عامة ينبغى أن تتطور أنماط الاستهلاك فى الدول الغنية بملاحظة المجاعة والفاقة التى توجد فى الدول النامية بحيث تصبح زيادة الاستهلاك عن حد معين جريمة فى حق الشعوب الاخرى وليست كما هى الآن حرية فردية للاغنياء ٠ وفى المقام الرابع على الدول الغنية أن تعالج علاجا حاسما الانفاق الحربى المتزايد الذى يمثل ضياعا للموارد وتعريض البشرية لاخطار الكارثة النووية عدا أثره فى تلوث البيئة فى الأرض كلها ٠

لتحقيق هذه الاتجاهات فى المجتمعات الصناعية يلزم اعداد توجيه جديد لنظم التعليم والثقافة والاعلام التى يمتد اثرها الى مئات الملايين من أفراد الشعوب الغنية والفقيرة بل أن تحقيق هذا الوعى فى ذاته هو جزء رئيسى — وجزء هام من قيام النظام الدولى المنشود ٠

٥٠٧ خبرة الدول الاشتراكية :

يمكن أن نرى فى السويد — وبدرجة أقل فى هولندا — بوادر اتجاه نحو تحقيق مثل هذه السياسات التى ترمى الى استخدام السلطة العامة لمجابهة تحديات المستقبل المشترك فى الدول الغربية ٠ اذا ركزنا البحث على الدول الاشتراكية فاننا نرى من خبرتها فى التصنيع السريع والافادة المتوازنة من التقدم التكنولوجى وسياسات البحث العلمى ما ينير السبيل ٠ فقد كان الهدف دائما فى تلك الدول هو التعبئة القصوى للموارد البشرية والطبيعية وتخصيص قدر كبير من الناتج القومى للتنمية الذى يعتبر فى ذاته المؤشر الاول لكفاءة الاستثمار رغما عن الانتقادات الواضحة بأن النظام

يشكو من المركزية الزائدة وضعف الادارة وعدم كفاية الحوافز وكلها أمور يحـــــاول معالجتها النظام بوسائل مختلفة ٠

وفى ظل هذه السياسة كان نصيب التعليم من الانفاق متزايدا وأكثر ارتفاعـا من نصيب التزايد الاستهلاكى بما أدى الى دفعة ثقافية قوية لعلها من أهم ميـزات النظم الاشتراكية المخططة اقتصاديا مما يدل على أن التقدم الحقيقى فى التعلـــيم اساس ضرورى لضمان التنمية العامة المتواصلة ٠ أما من ناحية الاستثمار فقد كـــان التركيز دائما على الصناعة الثقيلة ولو أنه فى بعض الاحيان اتضحت أفضلية زيـــادة الاهتمام بانتاج السلع الزراعية أو الاستهلاكية ومثل ذلك ما أعلنه رئيس الـــوزراء كوسيجين فى اعلان خطة السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ ٠ وكذلك فى خطة ١٩٧٦ــ١٩٨٠ حيث اعتبر تخلف القطاع الزراعى بعد المحاصيل الرديئة فى سنة ١٩٧٥ عاملا محـددا للنمو الصناعى ذاته ٠ هذا فى الاتحاد السوفيتى أما فى بلغاريا فقد كان التركيز فـى الاستثمار منذ البداية على القطاع الزراعى ولعل هذا هو السبب فى تقدمها الكبـير فيما بعد فى الصناعة ذاتها التى كانت نسبتها فى الصادرات ٤٪ فى سنـــه ١٩٥٠ فارتفعت الى ٥٥٪ فى سنة ١٩٧٣ ٠ ونشير هنا أيضا الى نشاط مجلس التعـــاون الاقتصادى بين دول الكتله الشرقية الذى كان من أهدافه العمل على تقارب الدخـول فى الدول المشتركة فيه ولكن ذلك لم يتم بعد بالسرعة التى كانت منتظرة أصلا مما أدى الى مراجعة سياسة التعاون والتركيز على زيادة معدلات الاستثمار فى الدول الأقـــل تقدما وتحديد نظام للتخصص الصناعى وتوزيع العمل وترشيد التعاون بـــين دول المجموعة عن طريق نقل التكنولوجيا والقيام بمشروعات مشتركة وتنظيم التبادل التجـارى والتمويل وينتظر مع هذه الاجراءات أن يتحسن التقارب بين الدول بدرجه كبيرة فـى سنه ١٩٩٠ ٠

وفى السنوات الاخيرة كثرت التعاقدات المشتركة بين دول الكتلة الشرقية والدول الغربية حتى زادت أهميته عن تلك المعقودة بين الدول ذاتها وقد بلغت قيمة هذه العقود بالايين الدولارات رغم الحواجز الايديولوجية وذلك فى عالم يخضع الان أكثر من قبل للمنافسة الدولية أما فى يوغسلافيا فقد نشأ نظام الملكية الاجتماعيه لوسائل الانتاج - وهو فى الحقيقه نظام لاملكية - لانه ينص على عدم تملك وسائل الانتاج لا للأفراد ولا للدولة ولا للمؤسسات الانتاجية وبالتالى لا يجوز مصادرتها انما تديرها مجموعة المشتركين والمستفيدين منها أى الجماعه المحلية والقطرية أى جماعة التشكيل السياسى وبذلك ترتبط نظم الادارة بالتشكيل السياسى واتخاذ القرارات - وثالث الامور أن عائد الانتاج يتوزع على المشتركين والمستفيدين على أوسع نطاق ٠ ويرتبط هذا النظام الداخلى فى مجموعه بالسياسة الخارجية اليوغوسلافية ٠

وكانت الصين هى التى أوضحت معنى الاعتماد على الذات فى التنمية بأجلى صورة ٠ فقد تمكنت رغما عن مستوى الدخل المنخفض فيها الذى لا يزيد على ٢٥٠ دولارا فى سنوات قليلة من تحقيق الكفاية الغذائية والصحية ومحو الامية تقريبا ٠ مع خلق صناعات محلية متفرقة ومتنوعة باتباع أساليب تكنولوجية مبتكرة لا تعتمد أساسا - كما فى باقى انحاء العالم - على قيام المجتمعات الحضرية والتصنيع كبير الحجم النمطى ٠ كل ذلك دون توسيع الفوارق فى الدخول وقيام نظام للحوافز يضمن ارتفاع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية ٠ وبهذا كانت التنمية الصينية قائمة حول الأفراد ومن أجلهم على أساس أن محاربة الفقر لا يمكن أن تتم الا بالهجوم المباشر عليه مع تحقيق الحاجات الضرورية لجماهير الشعب الكادحة ٠

٨. ٥ الحاجة الى تصور جديد للسيادة القطرية :

سبقت الاشارة الى أن من مقتضيات النظام العادل اقتصاديا واجتماعيا توسيع دائرة المشاركة فى اتخاذ القرارات اذا كانت هذه القرارات تتصل بالمشتركين فيه ولا تتصل الا بدرجة أقل بمجموعات أخرى لانه فى هذه الحالة لابد من اشتراك المجموعات الاخرى أى رفع مستوى اتخاذ القرار حينما تكون آثاره الخارجة عن المجموعة أوضح وتصبح هذه القاعدة كذلك فيما بين الدول أى لابد من اتخاذ القرارات على المستوى العالمى حينما تكون آثارها ممتدة الى مجموعة الدول وهذا تنظيم أساسى مطلوب فى النظام الجديد. وفيه تكون كل دولة مسئولة وحدها عن اتخاذ القرارات التى تؤثر فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون فى ذلك محمية من امتداد آثار القرارات التى تتخذها دولة أخرى بما يضر بقرارات الدولة الأولى وبالعكس لا يصح أن تكون القرارات التى تتخذها دولة ما ضاره بدولة أخرى — وفى هذا معنى جديد للسيادة القطرية التى ينبغى ألا تتعارض مع القواعد الدولية الجديدة التى تشرف على وضعها وتطبيقها مؤسسات دولية عن طريق المباحثات والاتفاقات — أى أن قيام هذه المؤسسات الدولية ونجاحها فى هذا العمل يعتبر ضرورة للسيادة القومية ذاتها على الاراضى والثروة القومية — ويتم الاتفاق اذا لزم بالتحكيم الاجبارى بعد استنفاد فرص المباحثة والاتفاق المباشر وبذلك أيضا يمكن تفادى قيام المنازعات التى تؤدى الى استخدام القوة وعدم الاستقرار. وقد نشأت فعلا حالات من النزاع — مثل ذلك بين فرنسا واستراليا ونيوزيلندا بشأن التجارب النووية — وكذلك حالات من الاتفاق مثل الذى تم بين دول الشمال فى موضوع حماية البيئة تضمنت اتجاها واضحا نحو هذا التعريف الجديد لمعنى السيادة القومية.

وفى عالم المستقبل سيزداد التشابك والترابط بين الدول فى مختلف النواحى وسيكون من الطبيعى أن يقوم تعاون وثيق اختيارى بينها اذا شاءت تطبيقا لمبدأ التنمية الذاتية وخاصة فى الموضوعات التى لايمكن حلها بواسطة كل دولة على حدة وفى هذا التجمع التنموى صورة أخرى لتطوير مبدأ السيادة القومية القديمة لمواجهة مشاكل المستقبل بتفسيرها ليس مجرد تفسير جغرافى سكانى ، بل بتوسيع ذلك الى التفسير الموضوعى القائم على القرارات التى تتخذها وامتداد آثارها الى ما وراء الحدود الجغرافية وتطبيق هذا التفسير يؤدى تدريجيا الى التعرف على قاعدة (الارث المشترك للبشرية كلها) الذى لابد وأن ينطبق تدريجيا على بعض مصادر الثروة البشرية والمادية بما يجعل تنمية هذه الموارد واستخدامها فى أية بقعة معينة خاضعا لاعتبارات قطرية وكذلك لاعتبارات دولية فى نفس الوقت . وتتضح ضرورة هذا المبدأ خاصة بالنسبة لاستغلال المحيطات وغيرها ويتضمن هذا المبدأ بالضرورة توجيه الموارد للأغراض السلمية وليس للحرب وكذلك صيانتها والمحافظة عليها وتنميتها للأجيال المستقبلة والمحافظة على البيئة الانسانية . وتنطبق هذه القواعد مثلا على استخدام الهواء الجوى والمعادن والمعرفة العلمية والتكنولوجية .

واذا قبلت قاعدة (السيادة القطرية الموضوعية) سيلزم اقامة المؤسسات الدولية المتوازنة التكوين للتطبيق وتحقيق مركزية اتخاذ القرارات ولا مركزية التنفيذ المحلى الذى يؤدى فى النهاية الى معنى للاستقلال المحلى لا يتعارض بل يعتبر ضرورة تدعو الى قيام المؤسسات الدولية المنظمة له على الوجه المبين آنفا .

الفصل السادس

انقاص الفوارق بين الاغنياء والفقراء في العالم

٦.١ يهدف البحث في هذا الفصل الى تحديد التفاوت في الدخول بين الأغنياء والفقراء والنظر في احتمال اقلالها وذلك بطرق رقمية توضح اتجاهات التطور وتقدير عظم المهمات التي يسعى الى تحقيقها وبالتالي امكان متابعة التقدم في التنفيذ في الاتجاهات المطلوبة . ولتحقيق هذا الغرض سنستخدم المؤشرات الاتية :-
نمو السكان - توافر الغذاء - والدخل الفردي - والدخل الصناعي - ولابد أن نراعي أن التوضيح الرقمي غرضه في النهاية هو التعرف النوعي على المشاكل وقدرها ولذلك فالأرقام المذكورة ليست تنبؤا دقيقا بما سيحدث ولا نتيجة لتركيب نماذج معقدة ، انما هي لتوضيح قدر المشكلات الدولية واحتمالات تطورها وفقا لتطورات مختلفة . وقبل الدخول في الموضوع نصف باختصار الوضع الراهن في العالم .

٦.٢ تفاوت الدخول - الموقف الحاضر :

يبلغ متوسط دخل الفرد في الدول الغنية (جميع الأرقام ترجع الى ١٩٧٠) في الشريحة العشرية العليا حوالي ٣٣٠٠ دولار مقابل ٢٢٥ دولار للفرد (في الشريحة العشرية السفلى) في الدول الفقيرة والنسبه بينهما ١٣ : ١ وهذا التفاوت يعتبر غير مقبول من وجهة امكانية تحقيق المعيشة الكريمة وكذلك يعتبر خطرا على السلام والاستقرار السياسي ولا يتفق ومبادئ النظام الاجتماعي العادل وبذلك يصبح انقاص هذا التفاوت أولوية كبرى ضمن أهداف الجماعة الانسانية كلها التي عليها أن تفعل ذلك

حتى يمكنها ضمان مستقبلها فى هذا القرن وتحقيق صالحها فيما بعد ٠

٣ ، ٦ احتمالات المستقبل : صورة من تحدياته :

لا شك أن بيانات كثيرة رقمية واحصائية لازالت تنقصنا عند محاولة تقدير وضع التنمية فى العالم حاليا وفى المستقبل ٠ وثمه تفاوت كبير فى النظرة الى هذه الأمور لعل من أظهرها التفاوت بين نظرات مجموعتين من العلماء الأولى رجال الاقتصاد والتكنولوجيا والجيولوجيا والزراعه من جهة ومن جهة ثانية علماء البيئة والبيولوجيا ٠ ولتمثيل ما بينهما من فوارق نعرض صورتين الأولى نسميها الصورة الأعلى وتمثل رأى المجموعه الأولى والأخرى الصورة الأدنى وتمثل رأى المجموعة الثانية وبعدئذ يمكن الجمع بين الصورتين بنسب مختلفه اذا شئ ذلك ٠

وقد أدخلنا فى التحليل : السكان — الدخل للفرد — الدخل للفرد المتولد من الصناعة التحويلية وأخيرا الطلب على الغذاء والبديل (ب) يمثل رأيا متفائلا بامكان توافر الغذاء بدرجة أكبر وكذلك الطاقة دون أضرار بالبيئة العالمية ٠ أما البديلين (أ ١٠) ، (أ ٢٠) فيمثلان رأيا أكثر حرصا بدرجتين مختلفتين وفى جميع البدائل نفترض امكان حدوث تنميه سريعة فى دول العالم الثالث وأنه لن تحدث كوارث من صنع الطبيعة أو الانسان أو تفكك خطير فى كيان الدول الصناعية التى يفترض أنها ستخرج من حالة الكساد الراهنة بعد سنوات قليلة دون أن تحقق بالضرورة معدلات النمو العالية السابقة ٠ وقد حسبت التقديرات لمدة ٤٢ سنة ويتم التغيير فى اثنائها تدريجيا مع ملاحظة أن فى السنوات الأولى نفترض الترابط بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ثم يزداد تكتل هذه الدول الاخيرة فى مجموعات اقتصادية مما ينقص

اعتمادها على الدول الصناعية . وقبل أن نناقش البدائل الثلاثة يلزم فحص موقف الغذاء لانه يمثل العنصر النادر الهام الذى يجابه العالم فى السنوات القادمة .

فمن حيث المساحه المزروعة يلاحظ أن $\frac{1}{3}$ مساحة الأرض يدخل حاليا فى الانتاج الزراعى ولا ينتظر أن تضاف اليه مساحات جديدة كبيرة فى السنوات الماضيه كانت دول العالم الثالث تزيد مساحة أرضها الزراعية بنسبه ٠ر٧ ٪ سنويا ولكن لا ينتظر أن يستمر ذلك طويلا بحيث قدر أنه على سنة ١٩٨٥ يكون الانسان قد ادخل فى نطاق الزراعة كل الأراضى التى تصلح لذلك . ويبقى بعد ذلك الأمل معقودا على زيادة الانتاج . ومعدلات الانتاج العالية فى الدول الصناعية كثيرا ما تتم بنفقة مرتفعة مما لا يجعلها دليلا مناسبا للتعرف على امكانية زيادة الانتاج فى الدول النامية مستقبلا . كما أن موارد الماء قد تصبح عاملا محددا للتنمية الزراعية وكذلك التحول البطئ فى الظروف الجوية الذى لا يساعد على زيادة الغلة الزراعية . وكانت منظمة الاغذية والزراعة قد قدرت فى خطتها التأشيرية للزراعة معدل زيادة سنوية ٤٪ وهو تقدير متفائل ولذلك تعتبر ٣٪ سنويا معدلا أقرب الى القبول وهو يكفى اذا تحقق لمضاعفة المنتج الزراعى فى العالم من ٣ ـ ٤ أضعاف فى الفترة التى تحت البحث ـ وكذلك تدل الحسابات الدقيقة التى أجراها ليتمان على أن ثلاثة أضعاف هى غاية ما يمكن أن يرجى .

وبدراسة التنمية فى أوربا الشرقية واليابان وبعض الدول البترولية نرى أن معدلا قدره ٥٪ زيادة سنوية فى الدخل الفردى ممكن وهذا القدر يؤدى الى مضاعفة الدخل الفردى فى ١٤ سنة أى مضاعفته ٨ مرات فى ٤٢ سنة أى زيادة دخل المجموعة الأفقر فى العالم من ٢٢٥ دولارا فى سنة ١٩٧٠ الى ٢٠٤٠ دولارا فى سنة ٢٠١٢ وهو رقم يقل عن المتوسط القائم حاليا فى الدول الصناعية ٠

واذا فرضنا أن الدول الصناعية سيكون معدل زيادة الدخل الفردى فيها سنويا هو ٣ر٣ ٪ (نفس معدل الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠) فان ذلك يؤدى الى مضاعفة الدخل ٤ مرات فى سنة ٢٠١٢ (البديل ب) فيصل الى ١١٠٠٠ دولار لكل الدول الصناعية بينما يرتفع الى ١٣٢٠٠ دولار لاكثرها رخاء ٠ ونتيجة هذا أن — التفاوت فى الدخول يصبح ٦ مرات بدلا من ١٣ ٠ وهذا تفاوت يعتبر (على الرغم من كل القروض التى ادخلت) غير مقبول ٠

وفى نفس الفترة تكون الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء ٦ر٣ ٪ مما يلزم معه مضاعفة المنتج الزراعى ٥ر٤ ضعفا أى أكثر من التقديرات المشار اليها آنفا ٠ وفى البديل (أ ١٠) خفض معدل زيادة الدخل الكلى فى الدول الصناعية الى ١ر٣٪ وهو ذاته معدل زيادة الموارد الغذائية وبالتالى نقص معدل زيادة الدخل الفردى الى ٢ر١ بحيث يصل الى ٤٥٠٠ دولارا فى سنة ٢٠١٢ ٠ هذا بينما فى البديل (أ ٢٠) ادخل معدل زيادة سكانية أقل مما اعتبر فى البديلين السابقين مما ينقص الضغط على الموارد الغذائية ٠

وتشير التقديرات الرقمية الى أن الانتاج الصناعى العالمى فى سنه ١٩٧٠ يتوزع بنسبه ½ ١ ٪ لافريقيا و ٦ر٢ لاسيا و ٠ر٤ ٪ لامريكا اللاتينية والباقى وقدره ٩ر٩٢ ٪ للدول الصناعية ولكن هذا الرقم الاخير يهبط الى ٧ر٣٥٪ فى سنة ٢٠١٢ وفقا للبديل (أ ١٠) ٠ وفى النموذجين (أ ١٠) و (أ ٢٠) ينقص التفاوت فى الدخل الى ٤ : ١٣ بدلا من ١٣ : ١ حاليا و ١٣ : ٢ فى النموذج (ب) ٠ ويعتبر هذا التفاوت (١٣ : ٤) مقبولا بالكاد حيث أن التفاوت القائم حاليا بين الدول الصناعية الغنية والدول الصناعية الفقيرة لا يزيد على ٢ : ١ بل أن التفاوت فى داخل بعض الدول الصناعية قد وصل الى ٥ر١ : ١ ٠

وفى كل هذه التقديرات التى ذكرت وغيرها تتضح الاهمية القصوى لزيادة نصيب الدول النامية من الانتاج الصناعى العالمى أى سرعة تصنيعها كما أوصى بذلك مؤتمر ليما (١٩٧٥) الذى طالب بأن يصل نصيب الدول النامية فى التصنيع الى ٢٥ ٪ فى سنه ٢٠٠٠ ٠

الفصل السابع

٧٠١ وسائل التغيير :

واجب التغيير نحو النظام العالمى الجديد يشترك فيها كل فرد وليس فقط رجال السياسة وأصحاب الرأى والقرار ٠ ذلك أنه يحتاج الى أقصى درجة من التعاون الفعلى على جميع المستويات وليس التعاون الشكلى أو الرسمى بين المؤسسات القائمه حاليا وسيكون على المؤسسات الدولية الجديدة القيام بالدور المركزى فى توجيه التغيير والتخطيط له واعداد الوسائل المختلفة التى تحقق الاهداف المرجوة ولها تحقيقا لذلك ان تمنح " سلطات معينة " فى اطار تركيب القوى الدولى حتى تتكون من ممارسة تلك السلطات سياسات عامة معروفة لادارة النظام الدولى أو تغييره فى الاتجاه المطلوب أو الغرضين معا ٠

وفى الوضع الراهن تحتفظ الدول الصناعية بالنصيب الاكبر من القوة فى العالم وهو تركيز ليس من الصالح استمراره ٠ حيث أن الكثير من القرارات اللازمة لابد وأن تأخذه سلطة اعلى من تلك الدول - هذا بينما فى حالة الدول النامية - سيلزم الدعوة الى تقوية (الدولة) فى كثير من الاحيان حتى يمكن أتخاذ بعض القرارات المطلوبة مثل انقاص فوارق الدخل فى داخل الدولة الواحدة ومع هذا فسيلزم للدول النامية أن تتخذ بعض القرارات على مستوى أعلى من الدولة مثلا فى تكوين مجموعات اقتصادية اكثر قدرة على التقدم والنماء ٠

٧٠٢ المؤسسات اللازمه للتغيير :

لتنظيم هذه المؤسسات توجد الخيارات الثلاثة التالية : الاول أن تجمع

(الوسائل) التى سيطور بها المجتمع فى (مجموعات) مناسبة يختص كل منها بمؤسسة معينة وأنسب صورة للتجميع هى ما يتشابه فى طريقة التحكم والاشراف • والخيار الثانى (مستويات اتخاذ القرارات) وتدرجها فمثلا قد يصح فى بعض الحالات التفكير فى اتحادات لمؤسسات دولية مثلما اقترح بشأن المحيطات (أنظر الفصل ١٨) والخيار الثالث يتصل بعضوية تلك المؤسسات التى لا ينبغى أن تنحصر فقط ودائما فى الحكومات بل قد تشمل منظمات غير حكومية ومجموعات أخرى • وفى بحث هذه الاوجه المختلفة ينبغى ملاحظة ثلاثة أمور هى أن تكون المؤسسات قابلة لتطبيق مبدأ المشاركة على أوسع نطاق للمجموعات ذات العلاقة • وثانيا أن تكون لها فحوى سياسية بمعنى امكان قيامها فى ظل الهيكل السياسى القائم مع قدرتها على تغيير هذا الهيكل لان هذا هو المقصود وليس مجرد تكريس بقائه (٤ر٧) وثالثا أن تكون لها كفاءة عالية بمعنى تحقيق قدر كبير من أهدافها •

وقد دلت الخبرة على أن المؤسسات الدولية عرضة كثيرا للجمود وعدم استمرار الفاعلية فى تحقيق اغراضها بتحولها الى تجمع لمصالح صغيرة تحافظ على الاوضاع القائمة اكثر من أن تكون مراكز لقيادة التحول والتغيير فى اتجاه الاهداف التى انشئت من اجلها فيصبح شغلها الشاغل المحافظة على كيانها واستمرار بقائها • ولذلك يصح التفكير فى ان تنشأ بعض المؤسسات لفترة معينة وان تنشأ فى داخلها أجهزة للنقد والفحص واتخاذ قرارات تصفيتها حينما يلزم ذلك •

٣٠٧ قيادة عملية التغيير - البدائل - الحلول الاقل من المثلى - المساومات :

نظرا لتعدد وتشعب المشاكل التى تواجه الانسانية - ينبغى دفع الحركة فى جميع الاتجاهات التى تؤدى الى تحقيق الاغراض ومثل ذلك الاتجاه نحو اتخاذ القرارات المركزية على المستويات الاعلى من المستوى القطرى التى هى نتيجة منطقية لتشابك مصالح الدول منفردة وفى نفس الوقت تشجع اتجاهات لاتخاذ القرارات على مستويات أدنى لتحقيق قدر اكبر من الديموقراطية والمشاركة الحقيقية ، بل أن عملية تصفية الاستعمار ذاتها تغيير من النوع الاخير ولا تعارض بين هذين الاتجاهين . وبجانب عملية التغيير المشار اليها ، علينا أن نتبين بحذر المواقف التى يحتاج الامر فيها الى تغيير طفرى حتى يمكن ايقاف الانحدار المستمر للموقف أو ركوده أمام عوامل التطور المتصلة ومثل هذه المواقف سباق التسلح الرهيب الحالى وتوسيع نطاق القدرة النووية وتزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء والاستهلاك والاسراف فى الدول الغنية وعجز الدول النامية عن توفير الحاجيات الضرورية لمعيشة سكانها . ومن المواقف الراكده التى تحتاج الى تحريك - التكاسل فى تنشيط التعاون الدولى من أجل التنمية والتقاعس عن تطوير النظم الاجتماعية البالية .

ونظرا لتوزيع القوى السياسية الحالية وما يمكن اعتباره (ممكنا) سياسيا من مقترحات فان علينا أن نتجنب تقديم صور للمستقبل محددة المعالم فى التفاصيل على المدى الطويل اذ أن الانشغال بهذه الصور التفصيلية قد يكون خطرا وليس عونا لعملية التغيير المطلوب فى مجال التطور الاجتماعى الدولى ولكن علينا أن نتبين بعض القواعد الموجهة لعملية التغيير التى يؤدى تطبيقها الى التقدم فى الطريق المطلوب ولو انها عادة لا تتحقق بالكامل ولذلك يجب أن نكون دائما على استعداد لقبول الحلول التى

هى أقل من الحل الامثل والمساومة على ذلك — اذا كان ذلك ضروريا — بدلا من التوقف تماما عن التقدم ولهذا يكون دائما امامنا البدائل اللازمة لمثل هذه التصرفات .

٧.٤ تغيير هيكل القوى :

لم يصل الوعى بعد بالدول الصناعية الغنية أن تتنازل طواعية — لصالحها هى — عن بعض سلطاتها لمؤسسات دولية بالدرجة الكافية للتقدم نحو اقامة النظام الدولى العادل . ولا ينتظر أن ينشأ هذا الوعى أو يقوى الا ببطء . ولكن الدول النامية لا يمكنها الصبر كثيرا على الوضع القائم وذلك لامناص لها من أن تجمع قواها الذاتية وتعمل من جانبها على تحريك الموقف والحصول على فرص أكثر عداله فى المباحثات الجاريه والقادمة فى هذا الشأن وكذلك فى نفس الوقت للمعاونة فى ايجاد الوعى المطلوب فى الدول الغنية .

وفى هذا الوضع ، يحدث التغيير بالقوة — ولعلنا نرى حولنا وسنرى فى الاجيال القادمة — استخدامات كثيرة للقوة السافرة فى احداث تغييرات فى هذا الاتجاه أو ذلك ولكن استخدام القوة يثير خطر الحرب النووية هذا أنه قابل للامتداد والتوسع ليشمل اطرافا اكثر ولعل المفكرين الذين كانوا ينادون بالتغييرات الثورية لم يكن فى ذهنهم الخطر النووى — لهذا كله على دول العالم الثالث الا تلجأ الى القوة المسلحة فى سعيها الى تحقيق النظام الدولى العادل بل تلجأ الى وسائل أخرى .

وفى مقدمه هذه الوسائل السيطرة على مواردها الطبيعية كما اتضح من خبرة الدول المصدرة للبترول فى السنوات الاخيرة ذلك أن الدول الصناعية تحتاج الى

المواد المعدنية الخام لاستمرار نموها . ومثل ذلك أن الولايات المتحدة ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٧٠ امتد اعتمادها على استيراد المواد المعدنية بأكثر من نصف احتياجاتها الى ٦ خامات بعد أن كان ٤ وسيزداد الى ٩ فى سنه ١٩٨٥ وذلك من بين ١٣ مادة خام رئيسية .

وكذلك يمكن للدول النامية أن تزيد من سيطرتها على الاستثمارات الاجنبية التى تزداد اهميتها بالنسبة للدول الصناعية . فمثلا ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٦٩ زادت نسبة الارباح المحولة الى الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية الى الارباح الكلية من ٩٪ الى ٢٨٪ .

وكذلك يمكن لبعض الدول النامية أن تتبين ميزة افضلية لمنتجاتها الطبيعية بالمقارنة للمنتجات الصناعية البديلة وخاصة أن فى بعض الحالات سيكون العامل المحدد لنمو انتاج الدول الصناعية هو عدم توافر المياه مثلا أو غيره .

وسيكون ايضا من الممكن (اقامة تحالفات قوى جديدة) بين اطراف مختلفة على أساس المساواة وتقابل المصالح المشتركة لمجموعات من دول مختلفة ولعل الاقتراح الذى ورد فى تقرير اصلاح الامم المتحدة عن قيام " مجموعات " استشارية أو تفاوضية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة يفتح السبيل امام اقتراح مثل هذه " التحالفات " التى قد يكون مثلها التحالف بين اتحادات المستهلكين فى الدول الصناعيه وبين منظمة التجارة والتنمية الدولية أو بين اتحادات منتجى المعدات الثقيلة ومنظمة الامم المتحدة للصناعة أو بين منتجى المواد الغذائية ومنظمه الاغذية والزراعة . كما قد تكون هذه التحالفات بين الدول الصناعية الصغرى والمتوسطة لرعاية

مصالحها أمام الدول الكبرى وكذلك ينبغى بذل جهد كبير للتعرف على امكان تشابه مصالح دول نامية فيما بينها بسبب الجيرة أو تماثل الانتاج التصديرى أو الانتاج التبادل التكميلى أو تطابق المشكلات مثل تخفيف عبء المديونية الخارجية أو نقص موارد المياه أو وفرتها . وهناك فرص كثيرة لاعادة تكوين هيكل القوى الدولية خاصة على اساس تعاون الدول المصدرة للبترول مع باقى دول العالم الثالث وبتطبيق مبدأ التنمية الذاتية الى أقصى قدر ممكن . ولكن أقوى سلاح فى يد الدول النامية هو (تماسكها) معا وبدونه سيصعب التقدم فى هذا الطريق .

٧٠٥ البحث عن الافكار المناسبة - واجب الخبراء :

فى النهاية الغلبة فى العالم للافكار المنطقية والاخلاقية وليس للمصالح المكتسبة - هذا هو سلاح التفكير الذى يملكه العلماء والفلاسفة والمواطنون الصالحون الذين يعملون على قبول وتنفيذ هذه الافكار والآراء . ولذلك يصح أن نتبين الموارد المتاحة من خبرة العلماء والمفكرين التى ينبغى توجيهها نحو القضايا ذات الجدوى بمعنى قدرتها على التفاعل مع الواقع لاحداث التغييرات المطلوبة وخاصة من حيث انقاص الفوارق فى الدخول ورفع عبء الفاقة عن كاهل المعدمين .

ومن أهم نقاط هذا البحث السعى نحو التداخل والتبادل بين فروع المعرفة والخبرة لاستخدام الفائض من صناعة أو نشاط لتنمية نشاط أو صناعة أخرى حيث أن معظم الخبراء كانوا حتى الآن مركزين جهودهم فى فروع منفصلة . وفى المجال السياسى ينتظر أن يكون البحث مجديا عن (تجمعات جديدة) للقوى السياسية مما يوضح مسئولية العلماء ليس فقط قبل حكوماتهم ولكن قبل الانسانية كافة بدلا من انعزالهم

عن تلك المسئولية خوفا من بطش السياسة القطرية بهم . والدور التقليدى للخبراء والعلماء هو الدور الاستشارى بينما يترك اتخاذ القرارات والمسئولية لغيرهم والمطلوب الان تعديل هذا الدور حيث أنه مع تعقيد المشكلات القائمة وتشابكها لا يمكن للسياسيين تبين وقع قراراتهم بالتفصيل فى جميع الاتجاهات بناء على الحدس والتخمين فحسب . وليس معنى ذلك أن تنشأ فى العالم تكنوقراطية جديدة أو أن نعتبر أن السلطة السياسية ستعجز عن معالجة المشكلات ولكن المطلوب هو الافاده الى اقصى حد من الوسائل العلمية والمعرفة المتشابكة عند اتخاذ تلك القرارات وتنفيذها وأن تكون مشاركة الخبراء الموضوعية فى هذا الشأن جزءا معترفا به فى الصورة الدولية الجديدة وكذلك بالنسبة للجهود القطرية والمحلية — وخاصة بالنسبه " للخبراء " الذين يعملون دوليا وكانوا ينفصلون عادة عن المسئولية فيما عدا ابداء الرأى بينما المطلوب الان هو الجهاد لقبول الرأى وتنفيذه بعد الاقتناع به .

ولا سبيل لدول العالم لهذا الا اذا " حررت " مفكريها وأجرت مناقشة قضاياها فى إطار محافلها بامانة وصراحة مثلما يرجى حدوثه فى " محفل العالم الثالث " الذى تكون أخيرا .

٦.٧ الرأى العام فى الدول الصناعية — تحديات المستقبل والحاجة الى اصلاح اعلامى :

لابد أن تقبل المقترحات الجديدة بشأن تعديل هيكل القوى لدى قسم كبير من الرأى العام فى المجتمعات الديمقراطية ولا يتأتى هذا الا اذا قامت وسائل اتصال وتبادل معلومات بين المجموعات التى تدعو الى تلك الافكار والجماهير العريضة المطلوب تبنيها لتلك الآراء . وفى هذه الاتصالات التى تتم بمختلف وسائل الاعلام والحوار

والمناقشة يجب أن تستبعد افكار " الاحسان للفقراء " وتطبيق الاخلاقيات النظرية والانسانية والعاطفية بل يجب ربط النقاش بأهداف التجمعات الصناعية ومستقبل اولادهم ، الذي يتوقف على تفهم مشكلات الدول النامية والعمل على التعاون في حلها خاصة وأن الدلائل قد ظهرت فعلا عن خطورة اهمال هذه المشاكل والتغاضي عنها فهناك الخوف من مصير الاستثمارات الكبرى ومستقبل الشركات متعددة الجنسيات وتفاقم مشاكل العمالة الاجنبية وزيادة نشاط المتطرفين والارهابيين واحتمال تطور النزاعات المحلية الى صراع دولي رهيب . ورجال السياسة في الدول الغربية يدعوننا الى الظن بأن الرأي العام في دولهم غير قابل للتأثر بهذه القضايا وتبعا لذلك يكون من الصعب احداث التغيير المطلوب ولكن ثمة شواهد كثيرة تدل على العكس من ذلك بأن المواطنين العاديين اكثر ادراكا لخطورة هذه الامور واستعدادا للمشاركة في حلها . فالحكومات كثيرا ما تخطئ في تقدير وعي مواطنيها والتاريخ يدل على أن الشعب اذا اقتنع بضرورة ما يصبح على استعداد تام لبذل كل جهد وتضحية في سبيل احداث التغيير المطلوب . والدعوة الى اقامة النظام الدولي الجديد تحتاج الى تغييرات متدرجة في انماط الاستهلاك والحياة في الدول الصناعية الغنية وعلى حكومات تلك الدول أن تفتح الطريق للمناقشة والتعرف على المشكلات الحقيقية حتى يستبين الرأي العام بشأنها ولكن حتى الان لازالت معظم حكومات الدول الغربية ترفض الاعتراف بأن أوضاع السيطرة والتسلط التي وصلت اليها بعد انقضاء عهد الاستعمار السافر هي ذاتها مقضي عليها في النهاية وتبعا لذلك تلجأ تلك الدول الى المحافظة على تلك الاوضاع بدلا من المبادرة الى تبين الاوضاع المستقبلة والعمل على تحقيقها .

أما دعوى السياسيين بأن الرأى العام لا يتقبل مثل هذه الاتجاهات فمردود عليه بأن الرأى العام ليس أمرا منفصلا عن تصرف السياسيين بل هو الى حد ما جزء من تكوينهم وأفعالهم فلا يمكنهم الاحتجاج به بينما هم فى الوقت ذاته يشغلون الرأى العام فى الكثير من القضايا السفسطائية ٠ وينبغى أن يمتد الامر الى المستوى الدولى حيث نشطت فى السنوات الاخيرة جماعات الطلاب واتحادات العمال والمفكرين ودعاة التسامح العنصرى والعلماء وغيرهم داخل اجهزة الانتاج وخارجها وكثر الاتصال بينها والترابط للعمل على تكوين رأى عام دولى لرفع مستوى الوعى والانتباه الى خطورة القضايا التى ينبغى معالجتها ٠

والكثير من الجهود التى بذلك فى السنوات العشر الماضية فى هذه النواحى وخاصة فى الدول الصناعية المتوسطة الحجم ، يبدو ظاهريا انها لم تنتج أثرا كبيرا وربما كان ذلك يرجع الى عدم التركيز على توضيح الصلة بين المشكلات المحددة لكل دولة أو فئة وبين مشكلات العالم كله الذى ينبغى أن تكون لها الاولوية على المشكلات والقضايا الخاصة التى لو استأثرت بالاهتمام فى ظل الامكانات التكنولوجية والعلمية الواسعة قد تؤدى الى اخطار اكبر فى المستقبل ٠

كما أن انسياب المعلومات من دول العالم الثالث الى الدول الصناعية تتحكم فيه مجموعة قليلة من وكالات الانباء الغربية وبذلك تعمل على استمرارية مراكز السلطة والاراء السائدة والجهل والاستهتار أمام المشكلات القائمة والمتوقعة دون أن تعمل على التعرف على حقيقة المشكلات والسعى نحو حلها ٠ ولن تصل الى الدول الصناعية الانباء الصحيحة عن أوضاع العالم الثالث الا اذا تحررت أجهزة الاعلام ذاتها من أساليب الاثارة التجارية وتخلصت من التحيز العنصرى والفكرى للانظمة السائدة التى هى من أشد نقائص

الحاضر أثرا وعرقلة أمام التحسين والتطور .

وقد يقتضى ذلك أنشاء مركز لمعلومات محقل دول العالم الثالث الذى يبلغ المعلومات الصحيحة للدول الصناعية وكذلك من دولة نامية الى الدول الاخرى كما ينبغى زيادة التعاون بين وكالات الانباء القائمة فى الدول النامية ثنائيا وجماعيا وان تنشئ وكالات جديدة اذ الزم الامر .

٧.٧ سياسات التكيف :

من أهم ما يلزم لاحداث النظام الدولى الجديد ان تزداد إنتاجية الدول النامية منفردة ومجتمعة وذلك بتوسيع نطاق العمالة المنتجة التى تؤدى بدورها الى اعادة توزيع الدخول ومقتضى ذلك أن الدول الغنية لابد وأن تكون مستعدة للتنازل عن بعض أوجه النشاط التى تقوم بها حاليا وذلك عن طريق اتباع سياسات لتكييف الاجهزة الانتاجية لهذا التغيير كجزء من استراتيجية التنمية العامة فيها — وفى كثير من الدول الصناعية تتبع سياسات التكيف هذه فى معالجتها لمشكلات المناطق المتخلفة فى داخل حدودها وقد انشأت دول السوق الاوروبية صندوق خاصة لتمويل هذه المشروعات ومن الواجب أن تمتد هذه السياسات الى المجال الدولى حتى نفسح المجال أمام توسع الدول النامية فى بعض أوجه النشاط الانتاجى المختارة توسعا مناسبا يتفق وصورة توزيع العمل الدولى المستقبلة .

وينبغى أن ترتفع انتاجيه دول العالم الثالث حتى يمكنها توفير الاحتياجات الضرورية لشعوبها فى كل دولة وكذلك لزيادة قدرة الصادرات الصناعية لتلك الدول على

المنافسة فى الاسواق العالمية وقد يكون من الايسر تحقيق هذا الفرض الاخير بواسطة تجمع اقليمى فى الدول النامية بدلا من أن تقوم به كل دولة على حدة .

لم يعد مقبولا اليوم أن تلجأ الدول الصناعية الى حماية الصناعات كثيفة العمالة فيها وليس معنى هذا بالضرورة ايقاف كل أنواع السلع فى هذه الصناعات اذ أن بعض السلع قد يصح استمراره وفقا لهذه القاعدة — فمثلا الدول الصناعية لديها افضلية نسبية فى صناعة آلات النسيج ولكن ليس فى صناعة المنسوجات ذاتها وينطبق الشئ ذاته على معظم الصناعات المعدنية والالكترونية والعلمية وتبعا لذلك انتقلت بعض الفروع الصناعية من الدول الصناعية الى دول العالم الثالث فعلا ومثل ذلك صناعة الملابس الجاهزة التى انتقل جزء كبير منها من شرق أوروبا الى شمال أفريقيا ولكن هذه حالات قليله ودليل على ذلك الاعداد الكبيرة من العمال الذين ينزحون الى أوروبا والدول الصناعية بالالوف ومعنى ذلك أن سياسات التكيف قد تركت للقطاع الخاص أو أن الحكومات لم تطبقها بالقوة اللازمة والمعونة المنظمة لنجاحها .

أما دول العالم الثالث فعليها أن تسعى الى رفع مستوى العمالة المنتجة الكفء فيها ولكن فى نفس الوقت ينبغى أن تقبل قدوم بعض الصناعات من الدول الصناعية اليها وأن تهيئ الظروف والاوضاع التى تسمح بتشغيل تلك الصناعات بنجاح وفاعلية لانها سوف تترك موطنها هربا من أوضاع معينة ولكن ستبحث عن مواطن جديدة سعيا أيضا وراء مزايا مقبولة من حيث العمالة والضرائب والبيئة وكل ذلك على شرط أن يؤدى قيام الصناعات القادمة الى فائدة للاقتصاد القومى حتى لا تكون امتدادا فعليا للاستعمار الجديد . وعلى الدول النامية أن تعد استراتيجيه التنمية فيها — بما فى ذلك السياسة الصناعية — حتى يمكن اتخاذها اساس للتعاون مع المستثمر الخارجى .

وتشمل سياسات التكيف فى الدول الصناعية ضمنا محاربة البطالة التى قد تنشأ عن توقف بعض الصناعات ويتم ذلك بواسطة برامج مناسبة للتدريب مقترنة بسياسات للتمويل والتوطين الصناعى وذلك ليس فقط استجابة للتطور المطلوب لصالح الدول النامية بل هو مطلوب أيضا وربما بدرجة اكبر لمجابهة أوضاع السوق الدولية المتغيرة دائما . ولضمان نجاح سياسات التكيف ينبغى أن يقوم تعاون مناسب بين الحكومات والقطاع الخاص وكذلك بين حكومات الدول الصناعية مجتمعة حيث يؤخذ فى اعتبارهم احتياجات التنمية الصناعية والتخصص فى الدول النامية . ويلاحظ أن الكساد الراهن فى الدول الصناعية يؤدى حتما الى ابطاء اعداد وتطبيق سياسات التكيف ولكن هذه ظاهرة قصيرة المدى بينما العلاج طويل المدى لمنع الكساد وكذلك للتنمية السليمة يكمن فى انشاء قواعد النظام الدولى الجديد .

٧.٨ النواحى القانونية للنظام الدولى الجديد — الحاجة الى اعداد معاهدة أساسية :

لابد فى نهاية الامر من أن توضع مجموعة قانونية واجراءات دولية تحدد تصرفات الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها وفقا لما يتفق عليه وكيفية حل النزاعات أو المخالفات التى تنشأ فى هذا السبيل . وقد تستمد بعض عناصر هذه القواعد فى الخبرة التى اكتسبت على المستوى القطرى فى القوانين الموضوعة وممارستها مع تعديلها بما يناسب المجال الدولى . وخلاصة المطلوب هو ادخال نظام قانونى عام صالح للجماعة الدولية بدلا من النظام القانونى السائد القائم فى المجموعة الغربية ويقتضى هذا ان تستمد عناصر من الديانات والثقافات الاخرى وخاصة الاسلامية والبوذيه والهندوكيه .

وفى السنوات الاخيرة نشأت أنظمة وقواعد جديدة فى القانون الدولى ولكن لوحظ كثرة التحفظات عليها من جانب الدول الغربية مما أدى الى اضعاف فعل هذه الاتفاقيات - ولذلك يقترح أن تتم المباحثات والمفاوضات لاعداد معاهدة أساسية توضح قواعد التعاون الدولى وترشد جهود الدول والحكومات نحو قيام النظام الدولى الجديد بأن تؤكد تلك القواعد على التعاون وليس التنافس بين الدول كما تؤكد الاستفادة العامة فى التغيير المطلوب وليس الغرض من هذه الاتفاقية المفاوضة بشأن " النظام الجديد " ذاته كوحدة كما أنه لا يصح ارجاء أية مباحثات جارية أو مقدرة انتظارا للتوصل الى مثل هذه المعاهدة الاساسية التى يجب أن تركز على الاجراءات والمبادئ بينما لا تتعرض للموضوعات ولا للتفاصيل التى تكون محل تفاوض واتفاقات فيما بعد أى أن المعاهدة توضح قواعد " السلوك الدولى " الجديد التى يتفق عليها بما فى ذلك بالضرورة بعض اجراءات تسوية المنازعات وينبغى أن يتم اعداد هذه المعاهدة فى اطار هيئة الامم المتحدة ٠ ووجودها قد ييسر على حكومات الدول الصناعية ان تتقدم الى شعوبها بمقترحات واجراءات تغيير تطبيقا لاحكام المعاهدة كما انها توضح التزامات الدول النامية داخليا وخارجيا فى اطار التفاهم العام على اقامة النظام الدولى الجديد وأخيرا ينتظر الا تعزل دول العالم الثانى نفسها دوليا وأن تنضم الى المعاهدة فى الوقت المناسب ٠

ويشمل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (١/٤) القواعد الاساسية للتعاون الاقتصادى الدولى ولكن هذا الميثاق ليس معاهدة ولا يتمتع التزام قانونى وربما ترى المعاهدة المقترحة انها تطور من صورة الميثاق المشار اليه الى صورة أكمل أو أكثر الزاما ٠ وعندئذ يقترح أن يتضمن التطور بعض المبادئ التى لم ترد فى الميثاق ومنها :

ان تلتزم الدول بتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعرفة العلمية وأن تلتزم بمبدأ توسيع نطاق التجارة الدولية وأن تعتبر المحيطات فيما يتجاوز حدود معينه إرثا بشريا عاما وأن تستغل بواسطة أجهزة دولية لصالح الدول النامية وأن تلتزم الدول الصناعية الغنية بأن يكون تدفق رؤوس الاموال الصافى منها الى الدول النامية فى الحدود المقرره دوليا وأن على كل دولة أن تسعى الى أقصى حد ممكن لتنمية موارد الغذاء فيها والا تكون عالة على غيرها فى ذلك وأن ترشد كل دولة استخدام الطاقة فيها وان تنمى مصادر الطاقة الجديدة بهدف دعم النمو المتواصل للدول النامية وأن تقبل كل الدول عملة نقدية دولية تحددها هيئة دولية وأن تلتزم كل الدول بالعمل على انشاء هيئة دولية ذات قوة قادرة على تخطيط السياسات وتنفيذها .

القسم الثالث

مقترحات العمـــل

يشمل هذا القسم مقترحات العمل الرئيسية وهو مقسم الى ١٢ فصلا يبدأ بالفصـــل الثامن الذى يحدد المدى الزمنى للتنفيذ ثم يتلو ذلك الفصول من ٩ - ١٨ ويلخص كل منهـا المقترحات فى موضوع من الموضوعات العشرة الرئيسية التى ادرجت اكثر تفصيلا فى القسم الرابـع اما الفصل الاخير رقم ١٩ فيلخص ٣ مجموعات من المقترحات التى يصح أن تكون محلا للمفاوضـة الشاملة وتركز على ضرورة انقاص فوارق الدخل الحادة والحاجة الى ضمان النمو العالمى المتوازن والحاجة الى اقامة نظام تخطيط عالمى لهذه الاغراض .

الفصل الثامن : مقترحات التغيير :

٨/١ جمعت المقترحات فى الفصول التالية وفقا للتقدير الزمنى بأنها طويلة أو متوسطـــة المدى . فالمتوسط معناه تقريبا من ١٩٧٦ - ١٩٨٥ والطويل من عندئذ حـــتى آخر القرن مع استبعاد المقترحات قصيرة المدى أو التى تعالج التصحيحات الجزئيـة . ولايعدل ترتيب ايراد المقترحات على درجة الاهمية ولو انه روعى اتباع نمط تاريخى بالبدء بالمقترحات المالية والنقدية لان وسائل الدفع تتصل - ان لم يكن دائما موضوعيـــا - بجميع المعاملات بين الدول .

٨/٢ متابعة الآداء وتنظيم البحوث اللازمة - مقترحات طويلة المدى :

لايكفى فى هذا الشأن تقديم مقترحات لحل المشاكل لان ذلك قد يخفـــى التغييرات الهيكلية المطلوبة أو يتجاهل التشابك بين المشكلات والآثار غير المباشـــرة

او الجانبية للتصرفات العاجلة ولذلك ينبغى العمل دائما على متابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المختلفة بصفة منتظمة بما يلزم لذلك من تحديد مؤشرات الآداء ومراحلة وكذلك ينبغى على جميع مراكز البحوث والدراسات والتحليلات الدقيقة تجميع المقترحات الواردة فى هذا التقرير ومتابعة تحضير ومناقشة المقترحات طويلة المدى خاصة حتى يمكن قبولها وتنفيذها فى الوقت المناسب وفى مقدمتها انشاء خزانة عامة دولية والاعداد لتكنولوجيا جديدة لان هذه الموضوعات وغيرها يحتاج الى فترة تجهيز سابقة طويلة . ويجب النظر الى المقترحات فى ضوء الاعتبارات التالية :

أ - اقناع الرأى العام والسياسى بضرورة التغيير لاحداث النظام الدولى الجديد وخاصة فى الدول الصناعية وعلى المنظمات غير الحكومية واجب خاص فى هذا الشأن .

ب - اعادة تنظيم الامم المتحدة لتحسين فاعليتها السياسية والاقتصادية فى نطاق الميثاق وخاصة بشأن مجلس الامن وتنفيذ مقترحات لجنة الخمسة والعشرين من الناحية الاقتصادية .

ج - ضمان الامن فى العالم وخاصة من الحرب النووية وذلك بمتابعة السعى الى انقاص التسليح وانشاء قوة السلام العالمية وتطبيق النظم الاكثر ديموقراطية فى مجلس الامن وانشاء هيئة دولية لنزع السلاح . كما يلاحظ ان تنمية موارد جديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والحرارية الارضية قد يزيد من استقلال الدول فى هذا المجال وينقص من التوتر الدولى والخطر الناشئ عن التوسع فى المحطات الذرية .

د - المفاوضات لعقد معاهدة عامة - كما سبق ذكره فى الصفحات السابقة .

هـ - السيادة القومية وفكرة الارث المشترك للانسانية : والخطوة الاولى فى ذلك ان تحصل دول العالم الثالث على سيادتها كاملة على مواردها الطبيعية وبعد ذلك فقط يمكن النظر فى تطبيق مبدأ الارث المشترك على الموارد الجديدة مثل المحيطات والفضاء أو على الموارد المعروفة مثل الطاقة والمعادن لضمان الوصول الى تنظيم واستخدام ارشد للموارد المادية والبشرية المتاحة للانسانية جمعاء بعدالة وكفاءة وكل المقترحات التى ستذكر فى الفصول القادمه ينبغى النظر اليها بهذا المعنى ٠

الفصل التاسع : النظام النقدى الدولى :

٩/١ المقترحات الاساسية :

دارت مناقشات مستفيضة فى السنوات العشر الماضية بشأن النظام النقدى الدولى الحالى وضرورة اصلاحه وبصفه خاصة اجراء المدفوعات والتسويات ونظام الاحتياطى واساليب اصلاح عجز موازين المدفوعات ومجابهة الاضطرابات الناشئه عن تحركات الاموال الخاصة سعيا وراء تحقيق المكاسب من عملة الى اخرى وراء المضاربة والمكاسب السريعة التى ادت الى الضغط على اسعار التبادل للعملات المختلفة والتى كانت لو عولجت من قبل لمنعت الكثير من آثار التضخم الذى ادى بدوره الى ارتفاع اسعار البترول وغيره من الاثار ٠ ولذلك فتأخير احداث هذه الاصلاحات على الرغم من القناعة المعلنة بشأنها عامة - ضار وغير مفهوم بعد ان تبين قصور اتفاقيات بريتون وودز عن الوفاء بمقتضيات الواقع أو المستقبل ٠

ومن الواضح ان عقبات سياسة ستستمر قائمة لتعرقل المفاوضات الناجحة الشاملة لاصلاح النظام النقدى الدولى على الرغم من ان القواعد العامة قد صدق عليها صندوق النقد ولجنة العشرين - ومجموعة الاربعة والعشرين - وفى الوقت ذاته

لايصح ان يتوقف التقدم نحو الاصلاح حتى تتم الموافقة الاجماعية على القواعد الجديدة ولذلك ينبغى حث الدول والجماعات الدولية على ادخال مايمكنهم ادخاله من اصلاحات من جانبهم او بالاتفاق مع دول ومجموعات اخرى اقليمية وهى المجموعات التى تعتبر مكملة ومنبثقة فى النهاية من النظام الدولى المقترح وتمهيدا له فى الوقت الحاضر ، عدا ان هذه الخطوات قد تؤدى الى دخول الدول الاشتراكية فى دائرة التنظيم النقدى الدولى ٠

٩/٢ مقترحات متوسطة المدى :

أ - يستبعد الذهب وكذلك العمليات القطرية كاحتياطى والاقتصار تدريجيا فى هذا الشأن على حقوق السحب التى تنشأ بقرارات مشتركة لاغراض محددة مع اعطاء الاهمية لتمويل التنمية فى دول العالم الثالث ٠

ب - اعداد قواعد وتوجيهات للتدخل فى اسواق العملة وتنفيذ سياسات التكييف وان يعهد بذلك الى لجنة دائمة لتتولى التدخل ومراجعة قواعده واساليبه فى حدود ذبذبات قصوى للاسعار يتفق عليها ٠

جـ - تأخذ الدول بهذين المبدأين على اساس اقليمى كلما امكن انتظارا لاقرارهما على اساس دولى فيما بعد ٠

٩/٣ المقترحات طويلة المدى :

الاتفاق دوليا وشاملا على وحدة نقدية لتكوين الاحتياطيات تكون مرجعا لتحديد اسعار التبادل بين العملات والعقود والتدخل فى الاسواق والتسويات وتراكم الاحتياطيات القطرية ٠ اعداد سياسات مشتركة ذات صفة دولية حقيقية

لضمان نمو الموارد النقدية نمواسليما غير تضخمي للتجارة والانتاج وخاصة في دول العالم الثالث ٠

احداث اندماج نقدي كامل على اساس اقليمي بين الدول التي يكون قد امكنها احداث استقرار في اسعار التبادل النقدي والتنسيق الكافي بين سياساتها الداخلية وتكافلها في الازمات النقدية والتي تكون قد اتفقت تبعا لذلك لمنح هيئات مشتركة اقليمية السلطات اللازمة الاستشارية والتنفيذية السياسية والادارية لهذا الغرض٠

الفصل العاشر : اعادة توزيع الدخل وتمويل التنمية :

١٠/١ المقترحات الاساسية :

ينبغي ان تعنى السياسات الاقتصادية اكثر من قبل باعادة توزيع الدخل بين الدول وفي داخلها ٠ فقد كان المتوقع ضمنا في السنوات الماضية ان معدلات النمو العالية في الدول الغنية ستؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل في الدول الفقيره ولكن ذلك لم يحدث بالدرجة اللازمة وبعد ان نقصت معدلات التنمية وانتشرت الفاقه والاملاق اصبح من الضروري النظر في سياسات التوزيع وتقارب الدخول٠ وهذه تقتضي حتما التغلب على التضخم النقدي ومن وسائله انقاص الطلب بانكماش حجم النقود المتداولة ولكن يجب ان تقترن بذلك سياسات دخول سليمة في الدول الصناعية حتى لايؤدي الاصلاح النقدي الى زيادة البطالة مع خطورتها الاجتماعية والاقتصادية ٠

ولكن يلزم اتخاذ اجراءات كثيرة اخرى اذا اردنا ان نجنب ثلث سكان الارض الاكثر فقرا والذين لايزيد دخلهم على ٢٠٠ دولار المجاعة قبل نهاية هذا القرن وهذا يحتاج الى زيادة نقل الموارد الحقيقية من الدول الغنية الى الدول

الفقيره وكذلك من الاقليات الغنية داخل دول العالم الثالث الى الطبقات الفقيرة فى نفس الدولة واخيرا مراجعة سياسات التنمية لزيادة العناية بالعمالة وتوفير مستويات التغذية الدنيا والكساء والضروريات الاخرى للحياة . وفى هذا السبيل يبدو متواضعا جدا طلب الدول النامية ان تخصص الدول الصناعية ٧ر٠٪ من ناتجها القومى كموارد لاعانة الدول النامية وهو الطلب الذى قدم واكد مرارا منذ سنة ١٩٦١ وتدل الخبرة الدولية فى السنوات الاخيرة بامكانية تحقيق ضرورات الحياة لطبقات الشعب الفقيرة فى الدول النامية ذات الدخل القليل باتباع استراتيجيات للتنمية تؤكد هذا الهدف بدلا من السعى نحو زيادة الدخل القومى فحسب . ومما يساعد على تنفيذ هذه السياسات ان يكون توجيه المعونات الخارجية اساسا لتحقيق هدف خدمة الطبقات الفقيرة وبذلك تقوى الدعوة الى زيادة تلك المعونة واستمرارها وقد يقتضى هذا فى بعض الاحيان احداث تغييرات تركيبية داخلية وفى جميع الاحوال يجب ان يقع العبء الاكبر من التنمية على عاتق كل دولة لذاتها والمساعدات الخارجية لاتعدو ان تكون عاملا معاونا يؤدى ايضا الى زيادة الاعتماد على الذات وليس على الخارج . ولذلك تتضح اهمية تجميع هذه العناصر الثلاثة وغيرها فى اطار عام لنقل الموارد من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ولاقامة النظام الدولى الجديد ويشمل الاطار تحديد مؤشرات للفقر والحاجة تكون اساسا لتقدير المعونة الدولية بدلا من الاعتماد على (سخاء) الدول الغنية وكرمها . وفى اعداد استراتيجية مقبلة للتنمية الدولية الثانية افترضت المعايير الآتية : الحاجة وكفاءة الاستخدام واحتمالات الوصول الى نتائج ويجب ان تشمل المؤشرات الجانب الاجتماعى وليس مجرد مقاييس النمو ويقترح فى هذا الشأن ان تكون الاهداف لسنة ٢٠٠٠ ان تصل الدول النامية الى ٦٥ سنة (احتمال الحياة) و ٢٥٪ نسبة الامية ونسبة وفيات الاطفال ٥٠ فى

الالف أو اقل ونسبة المواليد ٢٥ فى الالف أو اقل ٠

ومع تركيز توجيه المعونة الخارجية نحو الدول الاشد فقرا والى الطبقات الاكثر فقرا فى داخلها يكون من اللازم ان يصبح توافر المعونة تلقائيا وشاملا قدرا كبيرا من المنح والهبات حتى لاتتراكم الديون الخارجية وفوائدها وان تستمر هذه المعونة لفترة محدودة تتمكن فيها الدولة من ازالة مواطن الفاقة والمجاعة والفقر المدقع وتستمر بعد ذلك بمعونات اقل نسبيا فى طريق التنمية الذاتية - وهنا تتضح افضلية اجهزة التنمية الدولية على الاجهزة الثنائية وقد يلزم لذلك اعادة تنظيم الاجهزة الدولية حتى يمكنها القيام بهذا العمل بكفاءة وفى مقدمتها الامم المتحدة والبنك الدولى وغيرها وبخاصة لزيادة نسبة المشاركة فى القرارات والمسئولية للدول المستفيده وجميع الدول ذات الفائض (البترولية مثلا) وكذلك يلزم العمل على ان تشترك الدول الاشتراكية بنصيب اكبر فى هذا المجهود الدولى ٠

وفى التمويل الدولى المتبقى سيكون هناك نسبة اكبر من التمويل لسد عجز الميزانيات الجارية وليس للتنمية فحسب وبذلك يمكن عن طريق الميزانية العامة ايصال الموارد الى حيث يجب خاصة وان اجهزة الميزانية العامة اقوى فى كثير من الدول النامية من اجهزة البنك المركزى وبنوك الاستثمار وكذلك ينبغى تفادى تراكم الديون التى قد تتجمع فى صورة مشاركات رأسمالية أو قروض استثمارية ٠

وفى المدى الطويل تتضح ضرورة اقامة (خزانة دولية) لتحقيق بعض اغراض الجماعة الدولية ويكون لها موارد تمويل جارية وكذلك اوجه انفاق جارية - وقد تكون الموارد من الضرائب الدولية ومن الموارد الطبيعية التى تخصص للاغراض الدولية ٠ وتكون لهذه الخزانة ايضا القدرة على استمداد الموارد من اسواق المال أو التبرعات او اصدار السندات والتوسع فى الاحتياطى الدولى (مايعرف باسم الحلقه) وبذلك

يمكن للدول النامية ذات الفوائض ان تعيد استثمارها فى دول نامية اخرى عن طريق هذه الاجهزة بدلا من تقديمها الى الدول الصناعية كودائع او قروض او استثمارات بينما الدول النامية الاخرى فى اشد الحاجة اليها ٠

ومن هذا التصور تتضح ان مستويات اتخاذ القرارات ستكون على المستوى القطرى والاقليمى والدولى ويتم توزيع العمل بينها وفقا لنظام يتفق والاهداف العامة للمشاركة والامكانية السياسية وكفاءة الاداء ٠

١٠/٢ مقترحات متوسطة المدى :

أ - ينبغى ان يبذل مجهود مكثف للوصول الى هدف نقل الموارد الى الدول النامية فى حدود ٧ر٠٪ من ناتج الدول الصناعية قبل سنة ١٩٨٠ والى مستويات اعلى من هذا فى السنوات التاليه حتى ١٪ فى صور مختلفه من التمويل ٠

ب - يطلب الى الدول الغنية ان تعد جدولا زمنيا بمراحل الوصول الى هذا الهدف وتتولى الامم المتحده متابعة تنفيذ هذا البرنامج ٠

جـ - يصبح تحويل تلك الموارد الى الدول الفقيرة تدريجيا اكثر تلقائيه وذلك بربطها بعملية خلق السيولة الدولية وفرض ضرائب دولية على الاستهلاك غير المرغوب فيه فى الدول الغنية وعلى نفقات التسليح وان تصل نسبة التلقائية الى النصف فى السنوات العشر القادمة ٠

د - تكون المعونة الميسرة مركزة فى الدول ذات الدخل الذى يقل عن ٢٠٠ دولار سنويا بينما تحصل تلك الدول حاليا على نصف المعونه فقط ٠

هـ — يخصص الجزء الاكبر من هذه المعونات لتوفير الاحتياجات الضرورية لجماهير الشعب الفقيرة وينبغى ان يصل مجموعه الى حوالى ١٠ — ١٢ بليون دولار (باسعار ١٩٧٤) مع دعوة الدول المستفيدة الى تركيز مواردها الذاتية وجهودها على برامج مقاومة الفقر المدقع خاصة ٠

و — تعد اجهزة مناسبة للمفاوضة بشأن الديون التى تراكمت على الدول النامية الفقيرة واصلح وسيلة لعلاجها هى توحيد هذه الديون وتحويلها الى مصدر دولى بشروط ميسرة طويلة المدى ٠

ز — تكون المعونة الدولية للدول الاشد فقرا ميسرة الشروط او هبات بحيث لا يزيد مايكون منها غير ذلك على ١٠٪ من المجموع ٠

ح — اما الدول النامية الاعلى دخلا (فوق ٢٠٠ دولار) فتقدم لها تسهيلات للحصول على الموارد من الاسواق المالية وتشجع على زيادة صادراتها للدول الصناعية وتحمى من التقلبات القصيرة المدى فى اسعار صادراتها ووارداتها وتمكن من تفادى الديون قصيرة المدى عالية الفوائد ٠

ط — تقوم المؤسسات الدولية وكذلك بنوك التنمية الاقليمية بدور اكبر فى هذه العمليات ، كما يجرى العمل للاستفادة من وسائل التحويل الاخرى (النافذه الثالثه مثلا) للقروض متوسطة المدى ٠

ى — تقوم الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ذات الفائض بدور اكبر فى عمليات المعونة الدوليه ٠

ك — يقوم جهاز لاعادة المفاوضة بين الدول النامية واصحاب الامتيازات والتراخيص

والعقود من الشركات متعددة الجنسيات ويتم ذلك فى فترة محدده وتحت اشراف دولى (الفصل ١٥) .

١٠/٣ المقترحات طويلة المدى :

وفى النهاية - كما ذكر من قبل - لابد من اقامة صورة ما من (خزانة عالمية) لضمان احداث تنمية عالمية متوازنة واستئصال الفقر المدقع والفاقة فى كل الدول . وذلك بانقاص الفوارق فى الدخل بين الدول الغنية والفقيرة وليكن الهدف مثلا ما سبق ذكره فى الفصل السادس .

الفصل الحادى عشر : انتاج الغذاء :

١١/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

لابد من مجهود دولى منظم ومكثف حتى لايصبح نقص الغذاء مشكلة عالمية تزداد حدة فى السنوات القادمة وخاصة فى بعض المناطق مثل جنوب شرق آسيا وافريقيا وبعض الدول العربية الاشد تعرضا لهذا الخطر مع تزايد السكان وتغير اوضاع المناخ . وينبغى الا يكون السعى لحل مشكلة الغذاء عن طريق نقله بكميات متزايدة من مواقع الانتاج الى الدول المحتاجة اليه لان مشكلات النقل والتخزين والتوزيع ستزداد صعوبة بازدياد الكميات هذا فضلا عن صعوبات التمويل . وتقدر مجموعة المواد الغذائية التى تنقل الان ومعظمها من الحبوب حوالى ١٠٠ مليون طن ولاينتظر ان يصبح من الممكن مطلقا ان تزيد على ٢٠٠ مليون طن .

كما يلاحظ ان كل الصادرات من الحبوب تقريبا تنتج حاليا فى الدول

الصناعية ويستنفذ انتاجها استهلاك قدر كبير من الطاقة ٠

ولذلك فالمقترحات الدولية لمشكلة الغذاء تدعو الى زيادة انتاجه فى الدول المحتاجة اليه اى اعتماد ذاتى اكثر وان ينظر الى هذا الهدف ليس فقط من الوجهة الاقتصادية ولكن باعتباره ضرورة اجتماعية وانسانية وسياسية فى الاطار القطرى وعند الضرورة فى اطار جماعى اقليمى ٠

وللوصول الى هذا الهدف ، لايكون الاعتماد كلية على الاستثمارات والاسمدة والتقاوى المنتقاه بل فى كثير من الاحيان ينبغى اللجوء الى اجراءات تغيير هيكلية فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل الاصلاح الزراعى وتحرير الفلاحين من الاستغلال والظلم حتى يشاركون مشاركة كاملة فى التنمية ٠ وهذه سياسات طويلة المدى ولذلك يلزم فى الوقت ذاته اتخاذ اجراءات سريعة ومتوسطة المدى ولو ان بعضها سيكون له فى النهاية صفة الدوام ٠ فى ذلك السعى الى زيادة الانتاجية حيث يمكن ذلك بنفقات مناسبة كما ينبغى الا يكون نقل الغذاء من الدول الصناعية المصدرة عائقا امام برامج زيادة الانتاج الغذائى فى الدول النامية ذاتها وخاصة بأن لاتؤثر على العائد النقدى الذى يعود على الفلاحين ٠ وكذلك توجه الموارد الدولية لتنمية الموارد المائية ومشروعات الرى الكبرى والصغرى وتعد انظمة لضمان استقرار الاسعار الغذائية فى الدول النامية وبرامج لضمان زيادة الانتاج ويزيد انتاج الاسمدة الكيمائية فى الدول النامية ذاتها وربما يتم تمويل هذه المشروعات بالتعاون مع الدول المصدرة للبترول (اجتماع رؤساء دول الاوبك فى الجزائر مارس ١٩٧٥) ٠ كما يتم تدبير احتياطى غذائى دولى مناسب ودائم تحت اشراف دولى حتى يصل مستواها الى مايقرب من ١٦٠ - ١٧٠ مليون طن مع توفير التمويل اللازم لهذا الوصيد بشروط ميسرة ٠ وتعمل الدول النامية على انقاص

المفقود من الغذاء بسبب امراض النباتات والحشرات والافات ونقص وسائل النقل والتخزين السليمة . وقد اوصت الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية السابقة بأن تنقص الدول النامية الفاقد من المحصول بقدر النصف في السنوات العشر القادمة .

كما يعني برفع مستوى التطبيق التكنولوجي لانتاج الغذاء في الدول النامية خاصة بتحسين وسائل نقل وتطبيق التكنولوجيا وابتكار وسائل جديدة مناسبة كثيفة العمالة ومناسبة للمناخ وقليلة الاعتماد على الطاقة بما في ذلك احتمال الاخطار الصناعية وقد تنشأ لهذا الغرض معاهد بحوث اقليمية .

ويفيد ولاشك من هذا الشأن انقاص معدلات النمو السكاني وتعديل انماط الاستهلاك غير الرشيدة وخاصة انتاج اللحوم واستهلاكها في الدول الصناعية الغنية الذي تجاوز حد المفيد بل واصبح ضارا بالمستهلكين انفسهم مما يدعو بالحاح الى فرض ضرائب على استهلاك اللحوم واستخدام الحبوب لتغذية الماشية مع فرض (طريحه) على تلك الدول تقدمها كمعونة غذائية للشعوب الجائعة .

وقد اصدر مؤتمر الغذاء العالمي (١٩٧٤) توصيات هامة في هذا الشأن ولامناص من تنفيذها وخاصة انشاء مؤسسة الغذاء الدولية او على الاقل دعم وتقوية مجلس الغذاء العالمي .

١١/٢ مقترحات متوسطة المدى :

أ - السعي الى الاكتفاء الغذائي في الدول النامية منفردة او مجتمعة بالوسائل المختلفة بما فيها الاصلاح الزراعي .

ب - تنفيذ قرارات مؤتمر الغذاء العالمى وتكوين احتياطى الغذاء المناسب دوليا .

ج - دعم صندوق تنمية الانتاج الزراعى فى الدول النامية والتوسع فى تمويل مشروعات الرى الصغرى والكبرى .

د - عقد اتفاقيات بشأن اسعار المواد الغذائية وتوفيرها للدول النامية .

هـ - تقديم معونات عينية من الاسمدة للدول النامية هبة او بتمويل ميسر .

و - انقاص الاسراف فى الاستهلاك الغذائى فى الدول الصناعية وخاصة استهلاك الحبوب لانتاج اللحوم وفرض ضرائب واتاوات على ذلك .

ز - انقاص الفاقد من الانتاج الغذائى فى الدول النامية .

ح - دعوة الدول النامية للعناية بالتنمية الريفية لانقاص معدلات الهجرة للحضر ورفع مستوى الاجور والكفاية الانتاجية .

ى - وضع برامج للبحوث الزراعية والتطبيقات التكنولوجية بما فى ذلك موارد المياه والامطار الصناعية وسبل الادارة والاوضاع الاجتماعية والسيكولوجية الريفية .

ك - انشاء نظام لمراقبة التقلبات الجوية قصيرة المدى للمحاصيل وكذلك طويلة المدى التى تتصل بتركيب البيئة عامة .

١١/٣ مقترحات طويلة المدى :

اذا تم تنفيذ المقترحات السابقة يكون المأمول ان تصل معظم الدول النامية الى مايقرب من الاكتفاء الذاتى فى الانتاج الغذائى منفرده أو فى مجموعات

اقليمية متعاونه وبعدئذ يكون انتاج الغذاء العالمى معتمدا على التحكم بالزيادة والنقص فى المساحة المزروعة فى الدول الصناعية المصدرة للغذاء وكذلك يجرى العمل فى المشروعات الكبرى لتحسين الرى ودرء خطر الفيضانات فى دلتا انهار آسيا الكبرى وتنمية الانتاج فى المناطق الجافة وشبه الجافة وتنمية وتحسين وسائل نقل وتخزين الاغذية وهذه وغيرها مشروعات تحتاج الى استثمارات ضخمة وتمويل دولى كبير.

كما يلزم تكوين احتياطيات اكبر من الارصدة الغذائية فى مختلف مناطق العالم لاستخدامها خاصة عند حصول قحط او تقلبات جوية غير مناسبة .

الفصل الثانى عشر : التصنيع والتجارة وتوزيع العمل الدولى :

١٢/١ المقترحات الاساسية والتوصيات :

الهدف من المقترحات فى هذه القطاعات هى محو الفقر المدقع والبطالة وضمان القدرة على تحقيق الاحتياجات الضرورية للشعوب وذلك عن طريق الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية فى العالم كله وهذا يقتضى زيادة الكفاءة الانتاجية للسلع والخدمات وحسن توزيعها فى اطار اهداف النظام العالمى الجديد وكذلك التعرف على افضل استخدامات بديلة للمواد الاولية القابلة للنفاذ والتوصل الى انماط جديدة للانتاج والاستهلاك والاستخدام والاستبدال .

والانماط الحالية والاساليب والمؤسسات فى التجارة الدولية والتصنيع قد قامت اساسا لخدمة اهداف الدول الصناعية وبواسطتها وتوزيع العمل الدولى حاليا - ليس فى الحقيقة ممثلا لصالح الدول كلها ولا يعكس مبادىء العدالة

أو الصالح الاقوم للعالم كله . فتوزيع وسائل الانتاج جغرافيا وتخصصها بين الدول حاليا ينبغى ان يتطور تدريجيا - مع اقامة المنشآت الجديدة وتجديد القائم منها بحيث يعاد هذا التوزيع والتخصص على مرور الزمن الى صورة اقرب الى العدالة والكفاية لمجابهة الاوضاع المستقبلة .

وقد اصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى عقد فى مدينة ليما فى مارس ١٩٧٥ برنامجا للعمل الدولى فى مجال التصنيع واهدافا لرفع نصيب الدول النامية فى الانتاج الصناعى الدولى من ٧٪ حاليا الى ٢٥٪ على نهاية القرن . وتؤكد التوصيات على ضرورة قيام اجهزة للمباحثات والاتفاق بين الدول على الاستثمارات والتكنولوجيا والتبادل التجارى وغير ذلك من الوسائل التى تحقق الهدف المقصود تدريجيا على اساس من الاتفاق والمنفعة المتبادلة بما فى ذلك انشاء انظمة للتحكيم والالتزام ودولية التجارة فى المنتجات الصناعية وكذلك الزراعية بما يمكن ان تجمعه معا (استراتيجية صناعية دولية) تنفذ على المستوى الدولى وكذلك الاقليمى وبطبيعة الحال تجميع البرامج القطرية وتمثل ادارة امثل واستخدام اصح للموارد التكنولوجية (فصل ١٤) المادية والبشرية وتنظيم للعلاقات بين الدول وكذلك بينها وبين الشركات متعددة الجنسية وعلى الدول النامية ان تراعى فى اعداد سياستها الصناعية ضرورة توفير العمالة والاحتياجات الضرورية للشعوب مع التوسع فى التصدير ورفع نسبة تجارتها الدولية . وربما كان من الضرورى لفترة معينة ان تنشأ نظم ثنائية تكون على مستويين للتطبيقات التكنولوجية حتى يمكن فى كثير من الدول النامية تحقيق اهداف العمالة مع نقص رؤوس الاموال من جهة لزيادة اهداف التصدير الصناعى مع ضرورة المنافسة الدولية من جهة اخرى وقد تكون هذه وغيرها

من السياسات مما يدرسه " معهد التصنيع الدولى " الذى اقترح فى الجمعية العمومية للامم المتحدة فى دورتها السابعة الاستثنائيه ٠

اما الدول الصناعية فعليها ان تعد وتنفذ سياسات للتكيف حتى يتم لها تخصص اقوى فى الصناعات العلمية وتحافظ على البيئة وان تزيل تماما الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات الصناعية وشبه الصناعية المصدرة اليها من الدول النامية ٠ وفى مجال الانتاج الزراعى ترفع تدريجيا الحماية والدعم وفقا لقواعد الميزة النسبية مع ضمان توافر المواد الغذائية للدول التى تحتاج اليها مع العمل على تثبيت الاسعار عند مستويات مناسبة ومنع تغيراتها المفاجئة حماية لصالح المنتجين ٠ كما يقتضى ان تشارك الدول الاشتراكية فى هذه النظم وقد تتم هذه الاتفاقيات بالنسبة لمجموعات من السلع كما اقترحت اخيرا منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية على ان يكون الهدف دائما هو تحسين العائد على الدول النامية من انتاجها وصادراتها مما قد يدخل فى اختصاص (المنظمة الدولية للتجارة والتنمية) والتى قد تنشأ بتوسيع اختصاصات المنظمة القائمة حاليا كما اقترح مؤتمر الدول الـ ٧٧ فى مانيلا (١٩٧٥) وفى السعى الى هذه التعديلات المؤسسية يستفاد بزيادة التعاون بين المؤسسات الحالية المعنية بالتجارة والتصنيع الدولية ٠

١٢/٢ المقترحات متوسطة المدى :

أ - اجراء مشاورات دولية واتفاقيات التنظيم واجراءات مجال التجارة الدولية ٠

ب - انقاص عوائد الاستيراد امام المنتجات الصناعية ونصف المصنعة فى الدول النامية مع الاستعانة فى ذلك بهيئات المستهلكين فى الدول الصناعية ٠

حـ - اعتماد برنامج المواد الاولية المتكامل الذى اعدته منظمة التجارة والتنمية الدولية بما فى ذلك انشاء صندوق الدعم الاحتياطى فى هذه المواد وتنظيم تمويل الصادرات تعويضيا وتنظيميا ٠

د - تحويل منظمة التجارة والتنمية الحالية الى منظمه كاملة الاختصاص فى شئون التجارة والتنمية فى العالم بما فى ذلك تحديد وضمان اسعار المنتجات المصدرة من الدول النامية ٠

هـ - زيادة القدرة التفاوضية للدول النامية عن طريق سيطرتها الكاملة على مواردها الطبيعية وزيادة اعتمادها الذاتى على مواردها وتعاونها فيما بينها ٠

و - اعداد استراتيجية صناعية دولية وسياسات وبرامج واجهزة لاقامتها وتنفيذها بما فى ذلك العمل على تنفيذ توزيع امثل للعمل بين الدول الصناعية والدول النامية على الاسس التى افترضها مؤتمر ليما ٠

ز - دراسة امكان قيام المعهد الدولى للتصنيع الذى اقترح فى الجمعية العمومية للامم المتحدة ٠

ح - دمج سياسات العمالة وسياسات توزيع الدخول فى سياسة التصنيع واستراتيجيته الدولية المقترحة وكذلك اخذ هذه الاهداف فى الاعتبار عند اعداد خطط التصنيع وسياساته فى الدول ذاتها ٠

١٢/٣ المقترحات طويلة المدى :

يجب ان تدخل كل حكومة فى سياساتها الانمائيه اهداف العمالة الكاملة اما سياسات التجارة الدولية فلا يمكن تحديدها على المستوى القطرى ولا الاقليمى

بل تحتاج الى اتفاقات دولية تشمل التحكيم الاجبارى مع تخفيض اجراءات الحماية للانتاج المحلى كلما ارتفع مستوى الدخل ٠

ويجب ان يتحقق هدف زيادة نصيب الدول النامية من الانتاج الصناعى العالمى الى ٢٥٪ على سنة ٢٠٠٠ وعندئذ سيوجه الاهتمام الى الجوانب النوعية من السياسات الصناعية على أثر تحقيق توزيع امثل وتفصيلى للعمل بين الدول النامية والدول الصناعية ٠

الفصل الثالث عشر : الطاقة والخدمات والمعادن :

١٣/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

يظن الآن أن التخوف من سرعة نضوب الموارد المعدنية الذى شاع فى السنوات الاخيرة كان مبالغا فيه ولكن ليس معنى ذلك ان يستمر الاسراف والتبذير الحالى فى استخراج واستخدام تلك الموارد اذ ان هناك قلق وخشية من أن التطورات التكنولوجية من جهة وكذلك اساليب الاستخراج ومعدلات الطلب والاستكشاف من جهة اخرى لن تبعث دائما على الطمأنينة وفى السنوات الاخيرة زادت سيطرة دول العالم الثالث على مواردها الطبيعية وهذا يتفق مع الاتجاه العام لاقامة نظام دولى جديد فى المدى القصير خاصة كما ان تلك الدول تسعى دائما الى زيادة تصنيع المواد الخام وزيادة عائدهم منها مما بالتالى أدى الى اعادة النظر فى الدول الصناعية فى برنامج الاستثمار والانتاج والتجارة والبحوث من وجهة نظرهم لمستوردين اصلا للمواد الاولية ٠

ان مشكلة المواد الاولية والطاقة فى عمومها مشكله شمال - جنوب وقد بدأت مباحثات كثيرة بين الاطراف المعنية فى هذا الشأن ولو ان توزيع تلك الموارد

ليس بالضرورة مركزا في اية مجموعة من الدول ولكن الامرين الاساسيين دائما هما وسائل زيادة عائد الدول النامية من مواردها الطبيعية والثاني ضمان وصول تلك الموارد الى الدول المستهلكة لها دون انقطاع ٠

والسياسات التي تتبع بشأن المواد الخام لابد وان تعنى بالامور الآتية :

أ - يجب ان تحصل الدول المنتجة على الاسعار المناسبة التي يدفعها المستهلك النهائي وذلك بدراسة مشروعات التصنيع وتحسين اساليب التسويق وانقاص الهوامش التجارية وتحسين وسائل التمويل والتوزيع ٠

ب - ان يتجنب حدوث هزات عنيفة في الاسعار مع ضمان الارتفاع بالاسعار الى المستوى المناسب لان عدم ثبات الاسواق مثلما يحدث في المنتجات التعدينية ضار عامة وتكون الاتفاقات عن طريق المفاوضات الدولية ٠

جـ - يجب ان تقوم الضمانات للدول المستهلكة لحصولها على الخامات والمواد الضرورية لها ٠

د - يجب قبول اتحاد المنتجين للمواد الاولية كممثلين شرعيين لمصالح دولهم في مباحثاتهم مع الدول المستهلكة حتى يوجد توازن سليم في المفاوضات والاتفاقات ويصح ان تضم المنظمة العامة المقترحة للتجارة والتنمية (فصل ١٢) اختصاص تنظيم المواد التعدينية ويكون لهذه المنظمة الاشراف على الاتفاقيات التي تعقد بين الحكومات وبصفة خاصة يكون لها :

١ - تنسيق الجهود التي تبذل بشأن مواد اوليه معينة وانشاء هيئات للمواد التي لاتغطيها منظمات او اتفاقات قائمة ٠

٢ — جمع ونشر المعلومات عن المخزون والارصدة من المواد المختلفة وتكاليف استخراجها وتسويقها على مدى عشر سنوات قادمة .

٣ — اجراء مشاورات وتقديم ملاحظات للدول بشأن سياساتها التعدينية دون مساس بسيادتها او حريتها فى العمل .

٤ — جمع ونشر بيانات منظمة عن الصفقات الخاصة بالمواد التعدينية .

وعند قيام النظام الدولى الجديد العادل المتوازن وفى المدى الطويل يصح اعتبار الثروات التعدينية ارثا مشتركا للبشرية كلها تطبق عليه الملاحظات التى سبق ايرادها فى هذا الشأن وبصفة خاصة احتمال فرض ضرائب دولية على الاستخراج والاستخدام تحل محل الضرائب القطرية يدفعها فى النهاية المستهلكون وربما يكون ذلك الاجراء حينئذ افضل من اجراءات رفع الاسعار من حيث أن عائدها سيفيد الدول النامية عامة وانها لن تؤدى الى اضطراب الاسواق نظرا لان الانتاج لن يزيد على الطلب نظرا لعدم رفع الاسعار كما انها لن تؤثر على الاوضاع التنافسية للمواد التعدينية فيما بينها .

اما بشأن الطاقة — فاحتمالات المستقبل تشير الى التوفير فى استخدامها فى الدول الصناعية نسبيا ، بينما لابد وان يزيد الاستهلاك مع التنمية المرجوة فى الدول النامية كما ان الطلب على الطاقه يزيد لتحلية مياه البحار وكذلك لاستخراج المعادن منخفضة الجودة عاليه التكلفة . وسيلزم فى المدى الطويل تنمية موارد جديده للطاقة لسد العجز الناشئ عن نقص مخزون البترول — والطاقه النووية كما تستخدم الآن لها مخاطر كبيرة — وقد تزيد اذا تم التوصل الى المفاعلات الذرية التوالدية خاصة اذا لم يتم تدبير موارد الطاقة الاخرى غير التقليدية . وقد

تقوم هيئه دولية على الاشراف على جمع الابحاث الخاصة بالطاقة فى نطاق الامم المتحدة ونستمد مواردها فى ضريبة تفرض على انتاج الطاقة النووية التى يرجع الحد من استخدامها الى اقصى درجة ممكنة ٠

١٣/٢ مقترحات متوسطة المدى :

أ - الدعوة الى اتمام اتفاقيات سلعية للخامات التعدينية الهامة بغرض تنظيم انتاجها وتسويقها واسعارها الحقيقية ٠

ب - تشجيع تكوين اتحادات لمنتجى هذه المواد لاجراء المفاوضات الجماعية مع المستهلكين على اساس افضل لتوازن القوى ٠

جـ - اعادة بحث السياسات الحالية للاستخراج والنقل والتصنيع حتى يمكن التعرف على ما يلزم لحصول الدول النامية على اقصى عائد من مواردها الطبيعية ٠

د - انشاء هيئة دولية للمواد التعدينية فى اطار الهيئة المقترحة للتجارة الدولية والتنمية ٠

هـ - جمع ونشر المعلومات عن المخزون والمتاح من الثروات المعدنية بما فى ذلك المعلومات التى يحصل عليها من الاقمار الصناعية ٠

و - تكثيف البحوث العلمية وخاصة ما يتصل باعادة استخدام المعادن مع مراعاة مقتضيات حماية البيئة ٠

ز - تركيز البحوث على موارد الطاقة التقليدية وغير التقليدية وتنسيق تلك البحوث فى اطار الامم المتحدة وعن طريق منظمة تنشأ لهذا الغرض ٠

ح - توفير الاسراف فى استخدام الطاقة فى الدول الاكثر استهلاكا واستخدام الحرارة الناتجة فى محطات التوليد وغيرها من مصادر الحرارة منخفضة النوع .

ط - تعميق البحوث الخاصه بالتلوث الحرارى الناشئة عن توليد الطاقة بانواعها واثرها على البيئة والمناخ بما فى ذلك اهمية الدور الذى قد يلعبه مياه المحيطات العميقة .

١٣/٣ المقترحات طويلة المدى :

اعتبار الخامات التعدينية ارثا مشتركا كالبشرية بعد ان يكون قد تحقق قيام النظام الدولى العادل الكفء بين الدول الغنية والفقيرة وتنظيم استخراج واستخدام تلك المواد وفقا لهذا النظام . على ان يراعى دائما توفير العائد المناسب للمنتجين وضمان توفير المواد للمستهلكين فى اطار سوق دوليه حقيقية للمعادن . وفى ظل نظام للضرائب الدولية والاسعار والمعونات للدول النامية والمنتجه للمعادن خاصة .

اما فى مجال الطاقه فالامل ان يزداد استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النووية الالتحامية وليس الطاقة النووية الانشطارية المستخدمة حاليا لما لها من آثار ضارة على البيئة والسلام العالمى والقومى ويعتبر استخدام الايدروجين احتمالا له اهميته ولذلك ينبغى متابعة دراسته فى المدى الطويل .

الفصل الرابع عشر - البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية :

ر ١٤ - المقترحات الاساسية والتوصيات :

فى النظام الدولى الجديد ينبغى أنقاص الفجوة فى القدرة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية بتحسين وسائل حصول الدول النامية على المعرفة والمعلومات التكنولوجية وبزيادة قدرة البحث والتطبيق فى تلك الدول وأن تخصص الدول الصناعية نصيبا أكبر فى معاهدها ومؤسساتها للبحوث التى تخص الدول النامية وأن توجه كل هذه الجهود فى المقام الاول لتوفير الحاجيات الضرورية للشعوب الفقيرة والجائعة .

وهناك مجال كبير لتحسين فرص حصول الدول النامية على المعرفة التكنولوجية الخاضعة للحماية والتى تحتاج الى تمويل كبير ولا تخضع لسلطة حكومات الدول الصناعية بل هى عادة ملك لشركات ومؤسسات القطاع الخاص وقد يكون ذلك عن طريق تصنيف هذه المعرفة والبراءات ودعم تكاليف نقلها الى الدول النامية مع التركيز على المعرفة التى تتصل بعمليات الانتاج والتصنيع الاكثر مناسبة للدول النامية .

كما ينبغى أن تعد الدول النامية سياساتها القطرية للعلم والتقدم التكنولوجى بما يؤدى الى استخدام قدرتها وموارد ها العلمية المحدودة للحصول على أسرع وأفضل نتائج بتنسيق هذه السياسات مع اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلزم لذلك العناية القصوى باختيار موضوعات البحث والمعرفة المطلوب نقلها وتطويرها وقد يتم ذلك بمعونة المنظمات الدولية مثل اليونيدو وغيرها .

والضرورة التالية هى بناء قدرة ذاتية محلية على البحوث والتنمية التكنولوجية فى الدول النامية وهذا هدف طويل المدى ويحتاج الى معاهد ذات كفاءة عالية

وأفراد لهم خبرة واسعة ومعرفة بالاساليب العلمية فى البحث والتطبيق وقد تعد هذه المعاهد قطريا أو اقليميا وتختار لها البرامج الاكثر اتصالا بالدول النامية مثل الاسمدة النتروجينية وسلالات النباتات المقاومة للآفات وأمراض المناطق الحارة والجافة ومنع امتداد الصحراء . وهنا تبرز مشكلة هجرة العقول التى ينبغى مقاومتها بمختلف الوسائل بما فى ذلك التمويل من المصادر الدولية (الفصل العاشر) ثم ان الجهود العلمية يجب ان تركز على خدمة الفقراء بتوفير ضروريات الحياة لهم وزيادة القدرة الذاتية للدول والحكومات فى هذا الشأن بما قد يدفع الى البحث عن أساليب تكنولوجية جديدة وليس مجرد تطوير وتحوير الاساليب التى تم الوصول اليها فى الدول الصناعية .

ويقترح ان يتم تركيز الجهود المبعثرة فى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التى تتصل بالبحوث العلمية والتكنولوجية وذلك بتقوية الادارة المركزية الخاصة بالسياسات العلمية وتخطيط البرامج فى داخل الامم المتحدة ذاتها بما يؤدى الى بناء برنامج للبحوث والتنمية تعده الامم المتحدة ويتم تنفيذه لامركزيا .

واقتراح آخر ان الكثير من المشكلات التكنولوجية الرئيسية المطلوبة للدول النامية تحتاج الى بنك دولى يمول المشروعات التى تعدها هيئة دولية للتنمية التكنولوجية تقوم بدراسات الجدوى واقتراح البرامج ولكن لاتقوم هى على تنفيذها وانما تعهد عن طريق التعاقد بذلك الى المؤسسات المناسبة المتخصصة فى كل مجال . ولما كانت الدول النامية ستشترك عن طريق تلك الهيئة فى تخطيط البرامج وتفصيلها ومتابعة تقدمها فان ذلك سيعطيها المعرفة والخبرة اللازمة للافادة من هذه البرامج حينما تظهر نتائجها كما أن ذلك كله يعتبر تدريبا عظيم الفائدة لعلماء تلك الدول فى تنفيذ البرامج النظرية للتنمية التكنولوجية .

الفصل الرابع عشر — البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية :

ار ١٤ — المقترحات الاساسية والتوصيات :

فى النظام الدولى الجديد ينبغى أنقاص الفجوة فى القدرة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية بتحسين وسائل حصول الدول النامية على المعرفة والمعلومات التكنولوجية وبزيادة قدرة البحث والتطبيق فى تلك الدول وأن تخصص الدول الصناعية نصيبا أكبر فى معاهدها ومؤسساتها للبحوث التى تخص الدول النامية وأن توجه كل هذه الجهود فى المقام الاول لتوفير الحاجيات الضرورية للشعوب الفقيرة والجائعة .

وهناك مجال كبير لتحسين فرص حصول الدول النامية على المعرفة التكنولوجية الخاضعة للحماية والتى تحتاج الى تمويل كبير ولا تخضع لسلطة حكومات الدول الصناعية بل هى عادة ملك لشركات ومؤسسات القطاع الخاص وقد يكون ذلك عن طريق تصنيف هذه المعرفة والبراءات ودعم تكاليف نقلها الى الدول النامية مع التركيز على المعرفة التى تتصل بعمليات الانتاج والتصنيع الاكثر مناسبة للدول النامية .

كما ينبغى أن تعد الدول النامية سياساتها القطرية للعلم والتقدم التكنولوجى بما يؤدى الى استخدام قدرتها وموارد ها العلمية المحدودة للحصول على أسرع وأفضل نتائج بتنسيق هذه السياسات مع اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلزم لذلك العناية القصوى باختيار موضوعات البحث والمعرفة المطلوب نقلها وتطويرها وقد يتم ذلك بمعونة المنظمات الدولية مثل اليونيد وغيرها .

والضرورة التالية هى بناء قدرة ذاتية محلية على البحوث والتنمية التكنولوجية فى الدول النامية وهذا هدف طويل المدى ويحتاج الى معاهد ذات كفاءة عالية

وأفراد لهم خبرة واسعة ومعرفة بالاساليب العلمية فى البحث والتطبيق وقد تعد هذه المعاهد قطريا أو اقليميا وتختار لها البرامج الاكثر اتصالا بالدول النامية مثل الاسمدة النتروجينية وسلالات النباتات المقاومة للآفات وأمراض المناطق الحارة والجافة ومنع امتداد الصحراء . وهنا تبرز مشكلة هجرة العقول التى ينبغى مقاومتها بمختلف الوسائل بما فى ذلك التمويل من المصادر الدولية (الفصل العاشر) ثم ان الجهود العلمية يجب ان تركز على خدمة الفقراء بتوفير ضروريات الحياة لهم وزيادة القدرة الذاتية للدول والحكومات فى هذا الشأن بما قد يدفع الى البحث عن أساليب تكنولوجية جديدة وليس مجرد تطوير وتحوير الاساليب التى تم الوصول اليها فى الدول الصناعية .

ويقترح ان يتم تركيز الجهود المبعثرة فى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التى تتصل بالبحوث العلمية والتكنولوجية وذلك بتقوية الادارة المركزية الخاصة بالسياسات العلمية وتخطيط البرامج فى داخل الامم المتحدة ذاتها بما يؤدى الى بناء برنامج للبحوث والتنمية تعده الامم المتحدة ويتم تنفيذه لامركزيا .

واقتراح آخر ان الكثير من المشكلات التكنولوجية الرئيسية المطلوبة للدول النامية تحتاج الى بنك دولى يمول المشروعات التى تعدها هيئة دولية للتنمية التكنولوجية تقوم بدراسات الجدوى واقتراح البرامج ولكن لاتقوم هى على تنفيذها وانما تعهد عن طريق التعاقد بذلك الى المؤسسات المناسبة المتخصصة فى كل مجال . ولما كانت الدول النامية ستشترك عن طريق تلك الهيئة فى تخطيط البرامج وتفصيلها ومتابعة تقدمها فان ذلك سيعطيها المعرفة والخبرة اللازمة للافادة من هذه البرامج حينما تظهر نتائجها كما أن ذلك كله يعتبر تدريبا عظيم الفائدة لعلماء تلك الدول فى تنفيذ البرامج النظرية للتنمية التكنولوجية .

وقد يمكن بحث هذين الافتراضين تفصيلا فى المؤتمر الدولى للعلوم والتكنولوجيا الذى ستقيمه الامم المتحدة فى عام ١٩٧٩ .

١٤/٢ المقترحات متوسطة المدى :

أ - اقامة نظام تمويل نقل المعرفة والتكنولوجيا للدول النامية وخاصة فيما يتصل بتوفير العمالة والحاجيات الضرورية للطبقات الفقيرة .

ب - تنظيم سجل دولى للمعرفة التكنولوجية يمكن أن يساعد الدول النامية فى مفاوضاتها بشأن الحصول على المعرفة وفى اعداد سياساتها العلمية والتكنولوجية وذلك بتنسيق وتنظيم اختصاصات الامم المتحدة ووكالاتها فى هذا المجال .

جـ - اعداد ميثاق شرف دولى لاساليب ونقل التكنولوجيا واستخدامها فى حالات مختلفة وتعديل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية فى ضوء احتياجات التنمية فى دول العالم الثالث .

د - اعداد برنامج متناسق متكامل للامم المتحدة فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا يخطط ويعد مركزيا وتتولى تنفيذه الهيئات المختلفة وقد يكون هذا مما يستحثه مؤتمر الامم المتحدة القادم فى سنة ١٩٧٩ .

هـ - انشاء معاهد عالية التخصص فى الدول النامية وخاصة فى المناطق الجافة وشبه الجافة على المستوى القطرى والاقليمى لبحث المشاكل الرئيسية لتلك الدول ومقاومة هجرة العقول الى الدول الصناعية .

١٤/٣ مقترحات طويلة المدى :

اذا تم تنفيذ المقترحات السابقة واقامة النظام الدولي الجديد في السنوات الاربعين القادمة ، سيكون تركيز البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في العالم كله موجها نحو ضمان الرخاء والرفاهية للشعوب والافراد وليس لابتكار أحدث أنواع الاسلحة أو تأكيد (مكانة) الدول او توسيع نطاق الاستهلاك الاسرافي الباذخ .

وستكون نفقات البحث عندئذ أكبر والحاجة الى تمويلها دوليا أكثر الحاحا وقد يتم ذلك عن طريق بنك التنمية التكنولوجية المقترح . وستكون البحوث والدراسات قد أدت الى ايجاد وسائل علمية وتكنولوجية كثيفة العمالة تسمح للمجتمعات البشرية المختلفة بالاحتفاظ بصفاتها وخصائصها الثقافية على تباينها . وسيكون معظم البحوث في المستقبل من النوع المتعدد الفروع والنظم مما سيستدعي تعديلات هيكلية كبيرة في نظم التعليم والبحوث وأساليبه وفي النهاية يجب ان يعتبر العلم والتكنولوجيا في مجموعها ارثا مشتركا للانسانية كلها .

الفصل الخامس عشر : الشركات متعددة الجنسيات :

١٥/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

لهذه الشركات قوة كبيرة في التنمية القطرية والدولية نظرا لاحجامها المتزايدة وسعة نشاطها وشمولها وزيادة تركيز فعلها وعوامل الانتاج الضخمة التي تسيطر عليها ، بحيث ان قراراتها كثيرا ما تؤثر على المجتمعات التي تتصل بها في نواح تتجاوز ناحية الاعمال المسندة اليها بل ان مجرد دخول تلك الشركات في دولة معينة يخلق

احتمال النزاع الدولى والنشاط السياسى المريب والتجسس وتعارض الاختصاصات وتبادل الضغط بين الحكومات المعنية .

ومن وجهة نظر النظام الدولى الجديد يجب التساؤل عن الدور الصحيح لمثل هذه الشركات ووسائل التعرف على وظائفها فى المستوى القطرى والدولى وكما ذكر من قبل (٣,٩) تجمعت لدى هذه الشركات معرفة تكنولوجية كبيرة وأقامت نظم لاتخاذ القرارات الدولية على درجة كبيرة من الكفاءة مما يدعو الى تجنيد هذه القدرات وتوجيهها نحو خدمة الاهداف المرجوة فى المستقبل . ولذلك ينبغى النظر فى أمر تحديد حجم تلك الشركات وتركيز القدرة فيها ويتصل بذلك موضوع الاشراف الاجتماعى عليها ومحاسبتها حتى يمكن للسلطة العامة أن تكون مسئولة عن اولويات البحث والتنمية . أى أن حكومات الدول (المضيفة) لتلك الشركات ينبغى فى مفاوضاتها ان تعتمد على مقتضيات السياسة الاجتماعية والاقتصادية وخاصة مصالح الفئات الفقيرة التى ينبغى تمكينها فى رفع دخلها وقوتها الشرائية بما يسمح لها بالحصول على السلع الضرورية لها وأن ينعكس هذا الهدف فى خطة التنمية التى يجب ان تخضع لها الشركات فى نشاطها الفنى والاقتصادى تحت اشراف الدولة ومثل ذلك ضرورة العمل على خلق اكبر عدد ممكن فى فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتطويرها وقد تتقدم الدول الصناعية بدعم هذا العمل الاخير ماليا (١٤) .

وينبغى ان تزيد قوة الدول النامية فى مفاوضاتها مع الشركات عن طريق التكتلات الاقليمية واتحادات المنتجين ووضع مواثيق ونظم للاستثمارات الاجنبية مشتركة فيما بينها فيما يخص الملكية وحق اتخاذ القرارات وموازين المدفوعات والتحويلات والبحوث والتكنولوجيا والعمالة وحماية المستهلكين والمنافسة وتركيب الاسواق والضرائب والاسعار واعلان البيانات كما قد يشمل التعاون مع الشركات قيامها فقط بدور المستشار وليس

بأدوار الادارة أو دور المورد للهيئات المحلية وليس بالضرورة المالك لادوات الانتاج وذلك كله حتى يمكن الوصول الى اتفاقات متوازنة بين الحكومات والشركات التى قد تنص ايضا على اعادة المفاوضات بعد فترة معينة وعند وضوح حالات معينة لعدم التوازن الصارخ .

وقد يشرك ممثلون للعمال والمستهلكين فى مجالس الادارات بجانب اصحاب رؤوس الاموال الخاصة او العامة — وقد يرى ايضا انشاء شركات دولية متعددة الجنسية ذات ملكية عامة لاستغلال المحيطات وكذلك توضع مواثيق للمعاملات والتصرفات وهذا كله مع مراعاة ان القواعد العامة يجب ان تراجع وفقا للاوضاع الخاصة لكل قطاع بل وفى كل حالة وقد يرى انشاء هيئة دولية تختص بالنظم فى مثل هذه الشركات او توسيع اختصاصات الهيئة التى انشئت فعلا باختصاص محدود وفى جميع الحالات يجب أن توجد (قوة توازن) فى صف الحكومات لكى تعدل القوة والسيطرة الكبيرة التى تملكها الشركات .

١٥/٢ مقترحات متوسطة المدى :

وكمتابعة لتوصيات مجموعة الامم المتحدة التى درست الموضوع يقترح :

أ — عقد اتفاقيات بشأن الحد الادنى فى البيانات التى ينبغى على الشركات الافصاح عنها .

ب — تجميع معلومات تكنولوجية تعاون حكومات دول العالم الثالث فى مباحثاتها مع الشركات (١٤) وكذلك سجل نشاط تلك الشركات وكفاءتها .

جـ — ضرورة خضوع نشاط الشركات لخطة التنمية القطرية التى قد تنص على اهداف معينة بشأن العمالة وتوزيع الدخول وزيادة انتاج الاغذية مثلا .

د — دراسة الوسائل البديلة لقيام تلك الشركات بما فى ذلك انشاء شركة عامة دولية متعددة الجنسية .

هـ — زيادة التعاون بين الحكومات لتكوين (القوة التوازنية) وتنسيق نظم الضرائب .

و — وضع مواثيق العمل ونظمه التى تشمل بعض البنود الواجبة النفاذ قانونا وتوضح انواع المعاملات الواجبة وخاصة عدم التدخل فى السياسات الداخلية للدولة المضيفة .

١٥/٣ المقترحات طويلة المدى :

ستبقى مثل هذه الشركات فى المستقبل ولكن بصورة او اخرى حيث ان وجودها يرجع الى أن دولا مختلفة تضم فى داخلها عوامل انتاج مشتركة متكاملة . ويجب ان تخضع ارباح تلك الشركات للضرائب التى تفرض دوليا او بواسطة سلطة عالمية اعلى بحيث تصبح تلك الشركات جزءا مكونا من الجهاز الانتاجى المتكامل فى النظام الدولى الجديد .

الفصل السادس عشر : البيئة البشرية :

١٦/١ المقترحات الاساسية والتوصيات :

اعلن موتمر استوكهلم فى يونيه ١٩٧٢ اهمية البيئة ومشكلاتها وأوصى بانشاء هيئة الامم المتحدة للبيئة لمعالجة هذه المشكلات الدولية والموضوعية وفقا لأسس ومقترحات تم الاتفاق عليها بين الشمال والجنوب بعد أن تم تجنب الاصطدام والمجابهة بين المجموعتين فى موضوعات تم التعرف على أنها مشتركة بينهما وتخص جميع سكان الارض ومستقبل الجنس البشرى جملة بدلا من استمرار القلة الغنية فى استغلال موارد الارض استغلالا سيئا واستمرار القاء الفضلات فى البحار والمحيطات مما حولها او كاد الى مستنقعات وتولد الحرارة بكميات كبيرة تضر بالتوازن الكونى وما الى ذلك من مظاهر سوء التصرف التى تميزت بها الحضارة الانسانية حتى الآن مما يلزم فى علاجه وتعديله ادخال عوامل سياسية وليس فقط العوامل التكنولوجية والموضوعية . وذلك لتوقف الانحدار السريع نحو كارثة بيئية لا فرار منها . وبذلك يكون التساؤل الاهم هو كيفية تفادى هذا المصير او انقاص احتمالاته بدلا من المناقشة الجوفاء عما اذا كانت هناك حدود يجب الوقوف عندها ام لا .

وتبعا لوجهة النظر هذه يكون معدل استنزاف الموارد الطبيعية اكثر اهمية ودلالة من معدل زيادة الدخل القومى الذى قد يتصور فى حالة معينة ان يكون منخفضا ولكن فى الوقت ذاته يكون انهيار البيئة سريعا او بالعكس . ولكن الصحيح هو أن البشر فى حاجة الى العاملين معا اى التنمية مع المحافظة على البيئة وليس الامر مفاضلة بينهما .

واذا كانت الدعوة الى تنمية تحكم الانسان واسرافه فى الاستهلاك التى لاغنى عنها فى أى تصور للتوازن البشرى فى المستقبل ممكنه فقد تكون اكثر قبولا اذا اقترنت بمعانى العدالة والمساواة وبالتالى تفتح الطريق امام القدرة على التحكم الذاتى فى حجم الاسرة التى لن تصل اليها الا اذا أمنت الطبقات الفقيرة على مستقبلها الاقتصادى والاجتماعى ٠

وفى هذا كله نرى أن اعتبارات البيئة توسع دائرة النظر الى امور التنمية فى العالم وأنها ليست شيئا مستقلا بذاته أو بديلا عنها فضلا عن أن النظر فيها يوضح بجلاء صورة المستقبل وليس فقط مشكلات الحاضر ولما كان هذا التقرير يدعو بشدة الى أن تصبح التنمية عملية ذاتية فى كل جماعة فان ذلك الرأى يمتد الى شئون البيئة حيث يصبح من اللازم اعداد قواعد لاستخدام الموارد استخداما رشيدا يقوم على أخلاقيات التنمية وأن تنشأ لهذا الغرض مؤسسة دولية للادارة والاشراف ووضع استراتيجية محددة للتنسيق بين الاهداف الاجتماعية والبيئية ٠ أى أن المطلوب هو التعرف على أساليب بديلة للتنمية بما فى ذلك أنماط الاستهلاك والتعرف على التكنولوجيا المناسبة والتوزيع الامثل لاوجه النشاط الانسانى مع النظر معا فى المقتضيات الثقافية والاجتماعية وكذلك المقتضيات البيئية حتى على المستوى المحلى بما يدخل فى الاعتبار مشاركة المواطنين فى أخذ القرارات وتنفيذها ٠ وكان مثل هذا التفكير قد بدأ عندما درست اوضاع التنمية الريفية وأساليبها فى المناطق الاستوائية الغنية بثروتها النباتية والحيوانية وتنوعها ثم امتد البحث من حيث المدخل والاسلوب الى مشكلة الاسكان الحضرى والريفى بما يرتبط بها من تدبير الموارد المائية والشروط الصحية واستخدام الموارد المحلية فى اطار التوازن الاقصى مع البيئة واستخدام الطاقة الشمسية فى صور تحولها البيولوجى النباتى والحيوانى مما يوسع دائرة النظر فى هذه الشئون فى الدول النامية وكذلك الدول الصناعية ٠

١٦/٢ مقترحات متوسطة المدى :

يمكن تلخيص البحوث والدراسات المطلوبة فى المدى المتوسط فى الاتى :

أ- التفهم الدقيق للتفاعل بين التفاعلات الطبيعية والاجتماعية للتعرف على (الحدود الخارجية) وارتباطها فى النهاية باستراتيجيات التنمية مع المحافظة على البيئة المناسبة وهذا بدوره يتصل بصفة خاصة باستخدام الطاقة الشمسية وموارد الطاقة البديلة على أساس محلى يجمع فى تركيبه بين اعتبارات انماط الحياة والنمو الحضرى ونظم الانتاج والتكنولوجيا . ويتم ذلك بمعاونة منظمة البيئة ومنظمة التنمية فى الامم المتحدة مع ملاحظة ان الواجب الاساسى دائما يقع على الجماعة المحلية .

ب - تنشأ منظمات قطرية لادارة موارد الثروة الطبيعية فى مختلف المناطق المحلية ومختلف فروع التنمية والتطور .

جـ - اعداد استراتيجيات وسيطة للانتقال من نماذج الحياة الراهنة الى النماذج المستقبلة المطلوبة مع مراعاة جميع النواحى الانتاجية والاجتماعية والبيئية .

د - تجرى دراسات تجريبية للنظم البيئية الكاملة فى مختلف مناطق العالم وفى ظروف ثقافية متفاوتة ويتم الافادة منها بعد تحليلها .

هـ - على المستوى الدولى يتم التعرف على (الموارد المشتركة) التى ينبغى أن تدار ويوجه عائدها الى فقراء العالم بما فى ذلك المحيطات والفضاء .

١٦/٣ مقترحات طويلة المدى :

لايوجد فى العالم حتى اليوم مؤسسة لحل المنازعات بين الدول بشأن الانهار والمحيطات والبحيرات ولالتنظيم استخدامها ومنع التلوث فيها - وهذا مثل واحد فقط من امثلة التعقيد الكبير فى معالجة شئون البيئة والتنازع فى شأن الموارد فى المستقبل ولم يتم قيام الاجهزة والاجراءات لتفهم هذه المشكلات وحلها حتى الآن .

هذا عن فض المنازعات ولكن لاشك اكثر اهمية من ذلك هو المدخل الايجابى لتفادى المشكلات بل ورسم السياسات والاجراءات لحسن استخدام الموارد بما قد يتعارض مع السيادة القومية بمعناها الراهن ويكمن الأمل فى أن الكثير من التنسيق المطلوب قد يتم تدريجيا واختياريا عن طريق مناقشة خطط التنمية المحلية والاقطرية التى تكون قد تضمنت اعتبارات البيئة كعنصر داخلى فى تصميمها . ولعل مشروع حوض البحر الابيض المتوسط الذى ابتدأته منظمة الامم المتحدة للبيئة يوضح الكثير من الجوانب المعقدة لمثل هذا المدخل الضرورى فى المستقبل (انظر الفصل ١٨ والملحق ١٠) وتعميمه فى المدى الطويل .

الفصل السابع عشر : تخفيض السلاح :

١٧/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات:

يمثل الانفاق على التسليح حاليا خطرا داهما على مستقبل الانسانية عدا ضياع الموارد البشرية والمادية التي تتجه اليه بدلا من استخدامها في التنمية واحتمالات نشوب حرب عالمية نووية وتصاعد الحروب المحلية . كل هذا يجعل من الصعب توجيه الجهود الفعالة لتصحيح اخطاء الماضي او بناء المستقبل البشري . وكل ما أمكن التوصل اليه حتى الان من محادثات تخفيض السلاح قليل لان التطورات التكنولوجية يبدو أنها تخلق اوضاعا وخاصة لدى القوتين العظميين لمتابعة سباق التسلح والتوصل الى استراتيجيات عسكرية متجددة كما ان تحالف الصناعة والعسكريين القوى في الدول الكبرى يعرقل كل محاولة للتوصل الى تسوية أو حلول جزئية خاصة وأن السرية التي تحيط بانواع التسليح وصفاته وكمياته لاتساعد على تكوين جو من الثقة أو الاطمئنان بل على العكس من ذلك تعرض انظمة جديدة للتسليح على مائدة المفاوضات حتى اذا رفضت تتجه الحكومات بكل قوة الى استكمالها وتنفيذها فتضاف هي الاخرى الى التسليح الفعلي ومن جهة أخرى بعد ٣١ سنة من نشأة الاسلحة النووية لازالت فكرة (الامن القومي) توخذ على أنها (الامن العسكري) فحسب بل فضلا عن أن القوة العسكرية لازالت مصدرا للمهارة والمكانة في الدول على اختلافها .

الا أن هذه الاسباب كلها توكد ضرورة استمرار الجهود لتخفيض السلاح ويبدو أن اسلوب المفاوضات الجاري خطوة خطوة بدلا منه لم يعالج حتى الان الا المسائل الفرعية ولم يتعرض لجوهر الموضوع . ومن الضروري أن تتكاتف الجهود

لتعبئة الرأى العام نحو اتباع اسلوب اكثر فاعلية فى التقدم نحو الهدف المقصود دون الدخول فى تفاصيل فنية وعسكرية بينما المطلوب هو استبيان الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبقاء البشرى ٠

كما أن الجهود التى تبذل فى نطاق الامم المتحدة لتخفيض ميزانيات الانفاق العسكرى يلزم متابعتها خاصة اذا امكن ان تعلن تفاصيل اكثر عن الانفاق العسكرى كما أنه هناك حاجة شديدة لتحديد تجارة الاسلحة بالتشريعات القطرية وغيرها ـ وكذلك التوسع فى التسليح النووى افقيا ورأسيا واحكام الرقابة والضمانات لعدم استخدام المواد الذرية المخصصة للاغراض السلمية فى النواحى العسكرية ٠

وحتى الان لم تؤيد كثير من الدول مشروع تكوين قوة سلام تابعة للامم المتحدة وقد شكلت الجمعية العمومية للامم المتحدة فى دورتها الثلاثين لجنة لتحديد دور الامم المتحدة فى نزع السلاح وستقدم تقريرها الى دورتها الواحدة والثلاثين ويسود الرأى فى بعض الدوائر بضرورة تكوين منظمة دولية لنزع السلاح ٠

٢ / ١٧ مقترحات متوسطة المدى :

أ ـ العمل على تجميع الرأى العام للتأثير على سياسات الدول للحد من الاسلحة والانفاق العسكرى ٠

ب ـ التوصل الى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية والبدء فى نزع السلاح النووى حقيقة ٠

جـ ـ التوصل الى اتفاقية لتحريم الاسلحة الكيميائية ٠

د - التوصل الى اتفاقية لتحريم اسلحة الدمار الشامل .

هـ - تحويل الموارد والجهود الموجهة الى البحوث الحربية نحو التطبيقات السلمية.

و - وضع قواعد ووسائل لتحديد تجارة الاسلحة .

ز - دعم قوة السلام التابعة للامم المتحدة كجزء من اصلاح مجلس الامن ديموقراطيا .

ح - بحث ضرورة وفائدة وامكان قيام منظمة دولية لنزع السلاح في اطار الامم المتحدة .

١٧/٣ مقترحات طويلة المدى :

انقاص التوتر الاجتماعي والمنازعات داخل الدول وفيما بينها عنصر هام على البشرية واستخدامه لانقاص سباق التسلح المدمر ومن لوازم النجاح في هذا الشأن الاعتراف بالتباين الثقافي والحضاري الذي هو من أقوى أسس المستقبل وليس عاملا خطرا عليه ولذلك ينبغي وجود درجة كبيرة من التسامح بين الجماعات المختلفة حتى تتطور كل منها حضاريا بما يروق لها ويصبح نزع السلاح وتخفيضه نتيجة لوجود هذا التسامح حينما تزداد الثقة بين الدول الى درجة كافية ولعل اول خطوة في هذا الطريق هو توسيع دائرة المعلومات المعلنة عن الانفاق العسكري والميزانيات الحربية .

الفصل الثامن عشر : استغلال المحيطات :

١٨/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

من أهم تحديات المستقبل قدرة الانسان على تنظيم استغلال المحيطات بطريقة مناسبة وقد بحث هذا الموضوع فى مؤتمر الامم المتحدة لاعالى البحار ولكن ماتم حتى الان يوضح الصعوبات اكثر مما يقدم الحلول وقد بدأ هذا المؤتمر فى عام ١٩٧٣ وحتى دورته الثالثة فى آخر ١٩٧٥ كان يدرس وثيقة واحدة للمفاوضات اعدت له وفيه يتجه الرأى الى تغيير قاعدة القانون الدولى عن حرية البحار الى تنظيم سيطرة الدول المشرفة على الشواطئ والبحار فى حدود معينة تبلغ فى مجموعها حوالى ٣٥٪ من مساحة المحيطات وربما تزيد . ومن المؤسف حتما أن الوثيقة التى تحطم فكرة حرية البحار فى الوقت ذاته تكرس فكرة السيادة القومية ولو أن فكرة الحرية فى البحار كانت من قبل تقوم على اتساعها وعظم ثروتها وصعوبة التحكم فيها - وقد تغيرت الاوضاع الآن تماما . اما فكرة السيادة القومية فأصلها يرجع الى ضرورات الامن للدولة وكذلك باعتبار قدرتها على الاستغلال بما فى ذلك المعادن البحرية والى درجة اقل الكائنات الحية . ومن المؤكد ان تقسيم المحيطات الى مئات المناطق تحت اشراف الدول منفصلة لمن يؤدى الى الاستغلال الصحيح لمواردها بل وقد يعرقل الاستخدامات الاخرى مثل الملاحظة والطيران والبحوث العلمية ويكاد يمنع تماما حماية البيئة من التلوث .

والاسلوب الذى اتبع فى المؤتمر لتحديد سيطرة الدول وصلاحياتها أثار منازعات كثيرة وأدى الى ازمات ليس فقط بين الدول الصناعية والدول النامية ولكن حتى فى داخل مجموعة الدول النامية ذاتها ولازالت الكثير من هذه الخلافات قائمة دون اتفاق هذا بينما الاسس الهامة لاستغلال المحيطات اما اهملت تماما أو -

اقترحت لها حلول محدودة القيمة أو ستكون ولا شك مصدر منازعات وتفسيرات متفاوتة في المستقبل بحيث يمكن القول أن المفاوضات الجارية اذا تمخضت عن معاهدة فستكون الخلافات الناشئة بسببها اكثر من عناصر الاتفاق فيها .

هذا فبينما الواجب الان ان ينظر الى ثروة المحيطات نظرة دولية شاملة للعمل على الافادة منها لصالح الشعوب الفقيرة دون اعتبار لما قد يتوصل اليه المؤتمر الدولي في دوراته التالية .

والاساس الواجب هو أن مبدأ السياسة الاقليمية يجب ان يترك وأن يصبح امتياز اشراف وادارة في نطاق اهداف بشرية شاملة وفي حدود وسائل تحدد سلفا اى يصبح المبدأ هو السيادة الموضوعية وليس على الاساس الجغرافي . والتنظيم المناسب لتحقيق هذا المبدأ هو انشاء منظمة دولة لقاع المحيطات في اطار مؤسسة اوسع على شكل اتحاد للمنظمات الدولية المعنية لمختلف جوانب الموضوع ويتكامل النشاط كله عن طريق جهاز تنفيذي تكاملي يأخذ في الاعتبار ماقد يكون قد تم في المؤتمر ويتابع تنفيذه بما في ذلك تنسيق وتكامل السياسات المختلفة والبرامج المتعددة في جميع النواحي (انظر ٥ر١٩) عدا اشرافها على أوجه النشاط التي لاتدخل في اختصاص منظمة قائمة وتضع قواعد الاستخدام المشترك والمتعدد للمحيطات وتنسق في ذلك بين الاهداف القومية والاهداف العالمية وتعنى باشراك الدول الاقل تقدما في التطبيقات التكنولوجية اللازمة لحسن الاستغلال وتضمن حسن توزيع العائد على مختلف المستفيدين وفقا لما يتفق عليه وتراجع اسس وتطبيقات مبادئ القانون الدولي على أساس الخبرة والحاجة وقد تقوم ايضا بدور محدد بشأن المنازعات والتحكيم .

والمقترحات فى المدى المتوسط يجب أن يسعى الى تحقيقها سواء تم الاتفاق على معاهدة دولية شاملة أولا — هذا بينما فى مجموعة أخرى من المقترحات يفترض مثل هذا الاتفاق بما فى ذلك انشاء مؤسسة دائمة لتنفيذه . اما المقترحات طويلة المدى فتفترض قيام المعاهدة والاجهزة المتعلقة بها التى تؤدى الى التكامل الشامل لاستغلال المحيطات.

١٨/٢ مقترحات متوسطة المدى :

القسم الاول : بصرف النظر عن عقد المعاهدة الدولية .

أ — دعم التعاون الاقليمى فى صيد الاسماك والبحوث وحماية البيئة .

ب — انشاء معاهد اقليمية للبحوث والدراسات البحرية .

جـ — اشراك الدول غير ذات الشواطئ والدول الجزائرية الصغيرة فى النشاط الدولى والعلمى والاقتصادى .

د — زيادة مشاركة الدول النامية عامة فى الاساطيل التجارية والنشاط التجارى .

هـ — تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الملاحة ومواثيق تنظيمها .

و — امتداد فكرة مناطق السلام والامن الى البحار مثل البحر الابيض كما وافقت الجمعية العمومية على قرار مماثل بالنسبة للمحيط الهندى .

ز — اعادة تنظيم المؤسسات الدولية القائمة وزيادة التعاون بينها وبين المؤسسات الدولية الخارجة عن الامم المتحدة .

القسم الثانى : باعتبار عقد المعاهدة وقيام جهاز تنفيذى دولى .

أ ـ توضيح وتفسير بنود الاتفاقية الغامضة ومتابعة المفاوضات بشأن استكمال عناصرها ٠

ب ـ توضيح مواد قانون البحار بشأن الاستخدام الحربى للمحيطات الذى اهمل تقريبا فى المفاوضات الجارية ٠

جـ ـ اقتراح قواعد للتنسيق بين استخدام البحار فى داخل الحدود القطرية وكذلك خارجها وهذا ايضا اهملته المعاهدة ٠

د ـ التعرف على الترابطات بين استغلال المحيطات لمختلف الاغراض ومايتم من هذا الاستغلال على اليابس والتنسيق بينهما ٠

هـ ـ متابعة بحث مايتعلق بالبحار فى جميع المحافل والمنظمات الدولية على أساس مبادىء النظام الدولى الجديد ٠

١٨/٣ المقترحات طويلة المدى :

أ ـ المحافظة السليمة على الكائنات الحية ـ نباتية وحيوانية ـ فى المحيطات٠

ب ـ التوصل الي تنسيق كامل فى استغلال المحيطات بين الاختصاصات القطرية وخارجها ٠

جـ ـ تنظيم استخدام المحيطات سلميا للاغراض الاخرى ٠

د ـ ضمان توزيع العائد من الاستغلال البحرى الى الطبقات الفقيرة فى العالم بوسائل مختلفة منها تكوين شركات دولية عامة متعددة الجنسيات (١٥) لصيد الاسماك واستخدام البترول وكذلك بفرض ضرائب دولية ٠

هـ ـ تنشيط التعاون فى تنمية التكنولوجيا ونقلها وخاصة للدول النامية.

و ـ التعاون مع الدول المطلة فى الاشراف على نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى استغلال المحيطات.

ز ـ التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية فى حماية البيئة والرقابة .

ح ـ اقامة وتنفيذ نظام للتحكيم وفض المنازعات الزاميا .

الفصل التاسع عشر

مقترحات لمجموعات من الموضوعات للمباحثات والمفاوضات الدولية الشاملة :

المقترحات التفصيلية التى وردت فى التقرير تشمل نواح كثيرة ولم تحدد لها مدة للتنفيذ ولا أسلوبا فى مناقشتها دوليا ولو أنه يلاحظ أن التطورات الدولية لاتسير عادة وفقا لنمط معين او ترتيب محدد وكل مايمكن القول به الان هو اختيار بعض الموضوعات الاكثر الحاحا واقتراح مايصح أن يكون فى البداية محور مباحثات ومفاوضات دولية وقد روعى فى هذا الاختيار استخدام المعايير التالية : الاول الامكانية السياسية لدى الحكومات والشعوب فى الوضع الحاضر والثانى : الفوائد التى ستنجم عن المفاوضة بمعنى تحقيق اكبر قدر من أهداف النظام العالمى الجديد والثالث : احتمال الوصول الى نتائج سريعة نسبيا . وقد روعى بعد هذا الفحص ان تكون مجموعات من المقترحات معا بدلا من بحث المقترحات كل على حدة وذلك بسبب التداخل والترابط بين مختلف المقترحات ولامكان احداث توازن بين مختلف المصالح والاتجاهات المتعارضة وأخيرا للحصول على تفهم أكمل لاهمية التطورات المطلوبة وتجنب الدخول فى تفاصيل فنية دقيقة .

ومراكز القوى التى يتحرك منها المفاوضون ذات أهمية قصوى فى تقدير نجاح مثل تلك المفاوضات ولما كانت دول العالم الثالث ، فى مركز أضعف من مركز الدول الصناعية فانه يخشى فى المفاوضات أن ينعكس هذا التفاوت وبالتالى تكون المفاوضات وسيلة لاستمرار الاوضاع الراهنة وليس الى تغييرها ولذلك لابد من اتخاذ جميع الاجراءات التى تقوى مركز الدول النامية فى المباحثات المرجوة ذلك المركز الذى زاد فى السنوات الاخيرة سياسيا وكذلك اقتصاديا ولكن التركيب العام للنظم المالية والاقتصادية الدولية يحتاج الى تعديل اساسى لتحسين موقف الدول النامية بما يسمح بفرصة اكبر للنجاح فى المباحثات ولعل من أهم مايلزم فى هذا الشأن أن يزداد اعتماد الدول النامية على نفسها اعتمادا ذاتيا وزيادة مواردها الغذائية الخاصة

واقامة نظم تلقائية لنقل الموارد من الدول الغنية الى الدول الفقيرة وكذلك ينبغى ان يكون للدول النامية السيادة التامة على مواردها الطبيعية وأن تتاح لها فرصة تصنيعها الى أقصى حد ممكن وأن تراجع العقود التى أجريت مع الشركات والمؤسسات الاجنبية فى هذا الشأن ويساعد على ذلك ان يستمر التعاون الوثيق بين الدول النامية فى اجتماعات الامم المتحدة وغيرها وأن تزيد فرص التبادل التجارى والتعاون الفنى والتكنولوجى فيما بينها بما فى ذلك تكوين اتحادات للمنتجين والمصدرين كما ينظر فى تكوين شركات متعددة الجنسيات يملكها القطاع العام فى عدة دول نامية ولا تملك فرديا كما هو الحال فى الشركات متعددة الجنسية الصناعية وتنشر الدعوة فى داخل الدول الصناعية لدى اصحاب الرأى والمصالح للتعرف على حلفاء وأنصار من رجال الصناعة والمال وغيرهم كما تنشأ منظمات لادارة المحيطات وغيرها من مصادر الثروة التى تعتبر فى المدى الطويل ارثا مشتركا للبشرية كلها مع ضمان نصيب مناسب منها لدول العالم الثالث التى لا تملك الان القدرة المالية ولا المعرفة التكنولوجية للافادة من هذه الثروات كما يجب أن تدار المؤسسات المالية الدولية ادارة اكثر ديموقراطية بما يحفظ حقوق الدول النامية وقد لا تنفذ هذه التوصيات الا بعد فترة طويلة ولكن المقصود بها تعديل ميزان القوى الذى يميل حاليا ضد الدول النامية توطئة لاجراء مفاوضات عادلة وناجحة .

وبناء على هذا اقترحت الموضوعات التالية كأساس لمجموعات من المباحثات الدولية :

الاول : مقترحات لازالة التفاوت الكبير فى الدخول وفرص التنمية الاقتصادية بين دول العالم .

الثاني : مقترحات لضمان النمو المنسق المتوازن للاقتصاد العالمى .

الثالث : مقترحات لوضع نواة لنظام دولى للتخطيط الشامل فى العالم .

ويقتضى الاقتراح الاول معالجة حاسمة وسريعة لوضع دول العالم الاقل تقدما التى تزداد فقرا يوما بعد يوم وتقترب من حالة المجاعة بما يلزم معه ان تتلقى تلك الدول معونة دولية تعيدها الى الجماعة الاقتصادية النشطة وذلك بضمان الحد الادنى من ضروريات المعيشة لسكانها وقد تضمنت المقترحات التفصيلية فى ابواب التقرير المختلفة الكثير مما يمكن أن يندرج تحت هذا الهدف وخاصة زيادة انتاج الغذاء محليا وتأكيد حسن توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتقدر تكاليف هذا البرنامج بحوالى ١٥ ـ ٢٠ بليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات تمول الدول الفقيرة جزءا منها وتحصل على حوالى ١٠ـ١٢ بليون دولار من المعونة الدولية التى تستخدم فى البرنامج وفقا لمشروعات يسهل جمعها واقرارها باستخدام المعرفة والخبرة الدولية المتوافرة .

أما الاقتراح الثانى فيهدف الى ضمان النمو الاقتصادى فى جميع الدول بصفة منتظمة ومتصلة ويلزم لذلك التغلب على موجه التضخم الشديدة وضمان مشاركة دول العالم الثالث بمواردها فى تجنب الازمات الاقتصادية واستمرار التنمية فيها بما ينقص التفاوت بينها وبين الدول الصناعية ومن أول ماينبغى اتخاذه من اجراءات هنا مايتصل بالنظام النقدى الدولى بدلا من النظام الحالى الذى يسمح بخلق سيولة بدون تنظيم أو تخطيط ويلزم ايضا استخدام وحدة دولية لتكوين الاحتياطيات النقدية بدلا من استخدام العملات القطرية ويلزم مراجعة نظم عمل الشركات متعددة الجنسيات وتيسير نقل المعرفة التكنولوجية وفى المدى الطويل من الضرورى تعديل أنماط الاستثمار والاستهلاك فى الدول الصناعية والدول الفقيرة سواء بسواء بما يضمن التوازن بين السكان والموارد الغذائية خاصة فى الدول الفقيرة .

وليس معنى هذه الاقتراحات ان تجرى المباحثات فى هذه المقترحات المجمعة بذاتها فى وقت محدد أو فى مكان بعينه انما القصد بيان الترابط والتشابك بين المقترحات

التفصيلية فى كل مجموعة وأهميتها بالنسبة للاهداف العامة لاقامة النظام الدولى الجديد واحتمال نجاح مثل تلك المباحثات اذا اجريت فى وقت قريب نسبيا ٠

ومن الضرورى أن تبدأ الجهود الدولية فى سنة ١٩٧٧ لوضع وتنفيذ استراتيجية دولية لمحاربة الفقر والفاقة كما أنه يمكن استخدام مباحثات باريس بعد تنشيطها كأساس لوضع بعض قواعد النظام الاقتصادى الجديد وأخيرا يلاحظ ان منظمة الامم المتحدة بعد اعادة تشكليها وفقا للمقترحات التى درست تعتبر حتى الان افضل وسيلة لاجراء المفاوضات واستمرارها بنجاح بين مختلف الدول والمجموعات الاقتصادية على أساس من المشاركة والمساواة ٠